كلية الاقتصاد والعلوم الادارية

قسم اقتصاديات المال والاعمال

جامعة آل البيت
Al al-Bayt University

المرونة السعرية والدخلية للتجارة الدولية الأردنية

Price and Income Elasticity of Jordanian International Trade

إعداد الطالب

بلال كريم حماد الشمري

(1720507007)

إشراف الدكتور

زياد ابو ليلى

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات المال والأعمال من كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة آل البيت– الأردن

الفصل الدراسي الثاني

٢٠١٩/٢٠١٨

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

التفويض

جامعة آل البيت

عمادة الدراسات العليا

أنا **بلال كريم حماد الشمري**

أفوض جامعة آل البيت بتزويد نُسخ من رسالتي، للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ : ٢١ / ٤ / ٢٠١٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار والتزام

جامعة آل البيت

عمادة الدراسات العليا

نموذج إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها لطلبة الماجستير والدكتوراه.

انا الطالب: بلال كريم حماد الشمري **الرقم الجامعي: ١٧٢٠٥٠٧007**

تخصص: اقتصاديات المال والاعمال كلية: الاقتصاد والعلوم الادارية

أُعلن بأني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصيا بأعداد رسالتي بعنوان:

المرونة السعرية والدخلية للتجارة الدولية الاردنية

Price and Income Elasticity of Jordanian International Trade

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل وألاطاريح العلمية. كما انني أعلن بأن هذه الرسالة غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية, وتأسيسا على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي الحق في التظلم أو ألاعتراض أو ألطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

التاريخ: ٢١/ ٤ /٢٠١٩م

توقيع الطالب:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عمادة الدراسات العليا
جامعة آل البيت

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة:

المرونة السعرية والدخلية للتجارة الدولية الاردنية

Price and Income Elasticity of Jordanian International Trade

وأجيزت بتاريخ: 21 / 4 / 2019م.

إعداد الطالب
بلال كريم حماد الشمري

إشراف
الدكتور زياد محمد أبو ليلى

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الدكتور زياد محمد أبو ليلى	(مشرفاً رئيساً)	.....
الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد أحمد البطاينة	(عضواً)	.....
الدكتور عبدالله محمد عبدالله غزو	(عضواً)	.....
الدكتور عماد رفيق بركات	(عضواً خارجياً)	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

بداية ربي لك الحمد ولك الشكر على كل شيء

إلى بؤرة النور التي عبرت بي نحو الأمل والأماني الجميلة والدي الحبيب.

الى أمي التي مهما كبرت سأبقى طفلها الذي يكتب اسمها على دفتر قلبه ساعة حزنه.

وإلى من صبرت عليه شهورا طوال كنت فيها معتكفاً على الدراسة فتحملت هجر الليالي ومدافعه الأيام في غرة حياتنا الزوجية زوجتي الغالية.

والى طفلي الذين حرمتهما دفء حضني.

والى من كانوا يضيئون لي الطريق في عتمه الليالي اخوتي وأخواتي.

وإلى من زرعوا في نفسي العزيمة عمامي عزا وفخرا والأهل والأصدقاء جميعاً اهديكم ثمرة جهدي هذه

لتهدوني فرحتكم لي...حفظكم الله

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف الخلق و إمام المرسلين سيدنا وحبيبنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً وبعد، اذ يشرفني في البداية أن أتقدم بموفور الشكر والامتنان الى **الدكتور زياد أبو ليلى** الذي شرفني بمتابعة هذه الدراسة من خلال مجموعة التوجيهات والتوصيات والمشورة التي قدمها، وكانت بمثابة الدور الكبير في انجازي لهذا العمل.

كما وأتوجه أيضاً بعظيم الشكر والعرفان الى أعضاء **لجنة المناقشة الكريمة** والموقرة الذين شرفوني بمناقشة هذه الدراسة:

أ.د. إبراهيم محمد البطاينة

د. عبد الله محمد عبد الله غزو

د. عماد رفيق بركات

كما أشكر كل فرد ساهم في مساعدتي سواء من قريب أو من بعيد حتى أُنجز هذا العمل سواء كان من الاقارب أو الأصدقاء أو الزملاء الأعزاء، حيث أدعو الله العلي القدير بأن يوفقهم لعمل الخير.

وختاما أتقدم بجزيل الشكر وعظيم والامتنان إلى كافة الافراد العاملين في جامعتي الحبيبة جامعة آل البيت، الجامعة العريقة والمتميزة، ممثلة بإدارة الجامعة وأعضاء الهيئة التدريسية والادارية على حسن المعاملة وعلى الجهود الكبيرة التي يبذلونها من أجل رعاية الطلاب في هذا الصرح الكبير.

الباحث

بلال كريم حماد الشمري

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

الإهداء ..... ه

الشكر والتقدير .....و

قائمة المحتويات .....ز

قائمة الجداول ..... ط

قائمة الأشكال ..... ي

Abstract.....م

الفصل الأول الإطار العام للدراسة..... ١

١-١المقدمة..... ١

١-٢مشكلة الدراسة ٣

١-٣أسئلة الدراسة..... ٣

١-٤أهمية الدراسة ٣

١-٥أهداف الدراسة..... ٤

١-٦فرضيات الدراسة..... ٤

١-٧نموذج الدراسة..... ٥

١-٨مصطلحات الدراسة..... ٦

الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة ٨

المبحث الأول: مفهوم التجارة الدولية..... ٨

١-٢ المقدمة..... ٨

٢,١,٢ دوافع قيام التجارة الدولية..... ١٠

٢,١,٣ أهمية التجارة الدولية ١٢

٢,١,٤ أهداف السياسات التجارية الدولية ١٤

٢,١,٥ أشكال السياسات التجارية الدولية..... ١٦

المبحث الثاني مفهوم المرونة السعرية والدخلية..... ١٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٢تمهيد ١٩
٢,٢,١ العوامل المؤثرة في الطلب ١٩
٢,٢,٢ أهمية المرونة ٢٠
٢,٢,٣ المرونة السعرية والدخلية للتجارة الدولية ٢٥
٢,٢,٤ شرط مارشال ٢٦
المبحث الثالث الدراسات السابقة ٢٨
٢,٣ الدراسات العربية ٢٨
٢,٤ الدراسات الأجنبية ٣٥
٢,٥ ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة ٤٠
الفصل الثالث المبحث الأول: ملامح التجارة الدولية في الأردن ٤١
٣,١ تمهيد ٤١
٣,٢ تطور التجارة الدولية الأردنية ٤٣
٣,٣ مفهوم الميزان التجاري ٤٦
٣,٤ التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات لأهم الدول ٢٠٠٨-٢٠١٧ ..... ٤٩
الفصل الرابع منهجية الدراسة اختبار الفرضيات والنتائج والتوصيات ٦٤
٤,١ تمهيد ٦٤
٤,٢ الأساليب الإحصائية المستخدمة ٦٤
٤,٣ تحليل البيانات واختبار الفرضيات ٦٤
الفصل الخامس النتائج والتوصيات ٧٧
٥,١ نتائج الدراسة ٧٧
٥,٢ التوصيات ٧٩
المصادر والمراجع ٨٠
أولاً: المراجع العربية ٨٠
ثانياً: المراجع الأجنبية: ٨٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1)	الناتج المحلي الإجمالي	35
(2)	حجم الصادرات في الأردن	٣٦
(3)	حجم المستوردات في الأردن	٣٧
(4)	الميزان التجاري الأردني	٣٩
(5)	اهم الدول التي يقوم الأردن بعملية التبادل التجاري معها	٤٠
(6)	اختبار فيليبس بيرون وديكي فولر المطور	٥٤
(7)	نتائج اختبار الارتباط بين المتغيرات المستقلة	٥٥
(8)	نتائج اختبار الارتباط المتعدد	٥٥
(9)	نتائج اختبار تجانس التباين	٥٦
(10)	نتائج اختبار سكون البواقي لمعادلة المستوردات	٥٧
(11)	نتائج الانحدار المتعدد	٥٨
(12)	نتائج اختبار الارتباط بين المتغيرات المستقلة	٥٨
(13)	نتائج اختبار الارتباط الذاتي	٥٩
(14)	نتائج اختبار تجانس التباين	٥٩
(١٥)	نتائج الانحدار المتعدد	٦١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الأشكال	الصفحة
(1)	نموذج الدراسة	٥
(٢)	منحنى الطلب غير المرن	18
(٣)	منحنى الطلب المرن	١٩
(4)	منحنى الطلب المتكافئ المرونة	١٩
(5)	منحنى الطلب عديم المرونة	٢٠
(6)	منحنى الطلب اللانهائي المرونة	٢٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المرونة السعرية والدخلية للتجارة الدولية الاردنية

إعداد:

بلال كريم حماد الشمري

إشراف الدكتور:

زياد أبو ليلى

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المرونة السعرية والدخلية للتجارة الدولية الأردنية خلال الفترة الزمنية (١٩٩٠-٢٠١٧)، حيث استخدمت الدراسة الاختبارات الإحصائية المناسبة لتحقيق هدف الدراسة، ومن أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها ومن ثم صياغة النتائج والتوصيات.

واظهرت نتائج الدراسة أن قيمة المرونة الدخلية للمستوردات بلغت (١,٨٦%)، وهذا يعني أن زيادة الدخل بمقدار ١%، يؤدي الى زيادة المستوردات بمقدار (١.٨٦)مع ثبات العوامل الاخرى, بينما كانت المرونة السعرية للمستوردات غير معنوية احصائياً.

وعلى جانب الصادرات أشارت النتائج الى أن المرونة الدخلية بلغت (-١,٧٩)، حيث أن زيادة الدخل بمقدار ١% يؤدي الى تغيير الصادرات بمقدار (-١,٧٩) مع ثبات العوامل الأخرى، واظهرت نتائج الدراسة أيضاً أن قيمة المرونة السعرية للصادرات كانت غير مرنة، حيث بلغت قيمة المرونة (٠,٢٩) وهي أقل من واحد صحيح، ويمكن أن يعزى ذلك الى انخفاض حجم الصادرات.

كما بلغ معامل التحديد (R-squared) حوالي ٩٦.٠ مما يعني أن حوالي ٩٦ في المائة من إجمالي الاختلافات في المستوردات تفسر من قبل المتغيرات المستقلة، في حين بلغ معامل التحديد (R-squared) حوالي ٦٠.٠ مما يعني أن حوالي ٦٠ في المائة من إجمالي الاختلافات في الصادرات تفسر من قبل المتغيرات المستقلة.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بدراسة الأسعار النسبية للسلع والخدمات المنتجة والمنوي تصديرها للعالم الخارجي، بضرورة القيام بأجراء تخفيض الأسعار النسبية للصادرات مما يؤدي ذلك الى زيادة الطلب على السلع والخدمات الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Price and Income Elasticity of Jordanian International Trade

Prepared By

Bilal KarimHammad Al Shammari

Supervised By

Dr. Ziad M. Abu-Lila

Abstract

This study aim to identifying the price and income elasticity of Jordanian international trade during the period 1990-2017. The study used the appropriate statistical tests to achieve the objective of the study, in order to answer the study questions and test its hypotheses and then formulate the conclusions and recommendations.

The results of the study showed that the value of the income elasticity of imports amounted to (1.86%), This means that the increase in income by 1% leads to an increase in imports by (1.86) assuming other factors are constant while the price elasticity of the imports is not statistically significant. On the export side, the results indicated that the income elasticity was (-1.79), which mean 1% increase in income leads to a change in exports by (-1.79) with the other factor are constants, while the price elasticity is inelastic of exports was inelasticity. The elasticity of the value (0.29) was the results of the study also showed that the value of export elasticity was inelasticity, which is less than one, and can be attributed to the low volume of exports.

The R-squared coefficient was about 0.96, for imports function which means that about 96 percent of the total differences in imports are explained by the independent variables, while the R-squared for exports function is about 0.60, meaning

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

that about 60 percent of the total variation in exports are explained by independent variables.

The study recommended that attention should be given to studying the relative prices of goods and services produced and intended for export to the outside world, and the necessity of reducing the relative prices of exports, thus increasing the demand for Jordanian goods and services

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

١-١ المقدمة

للتجارة الخارجية أهمية بالغة في تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول بشكل يدفع عجلة التنمية الاقتصادية المحلية، حيث تعمل التجارة الدولية على توفير الاحتياجات من المواد الخام والسلع التي لا يفي بها الانتاج المحلي من خلال الواردات وبالمقابل تعمل الصادرات على زيادة المتاح من العملات الاجنبية، كما يعتبر مؤشر الميزان التجاري من أهم المؤشرات الاقتصادية حيث من خلاله يتم مقارنة الواردات بالصادرات فإذا زادت قيمة الواردات عن الصادرات حدث ما يسمى بالعجز في الميزان التجاري.

تؤدي العلاقات الاقتصادية الدولية دوراً كبيراً في اقتصاديات الدول وخاصة النامية من خلال اتساع حجم المبادلات التجارية، الأمر الذي قد يضع الدول في عدة مشاكل منها مشكلة العملات المحلية والاجنبية، والعجز التجاري، والتدخلات السياسية نتيجة المصالح الاقتصادية، بالإضافة إلى اتساع حجم المنافسة بين السلع الأجنبية والمحلية بشكل قد يؤثر على الإنتاج والاستثمار المحلي.

يعتبر الاردن من البلدان النامية محدودة المساحة والموارد الاقتصادية، ويواجه العديد من المعوقات التي يمكن أن تحد من قدرته على تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة، وتتمثل هذه المقومات بزيادة التكاليف الانتاجية مما أدى إلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انخفاض قدرة المنتجات المحلية على المنافسة مع المنتجات الاجنبية، وتعطي مؤشرات التجارة الدولية الأردنية دلالات واضحة عن واقع الاقتصاد الاردني بشكل عام.

يعتمد الاردن على العالم الخارجي في توفير مدخلات الإنتاج لذلك عمل على إبرام العديد من الاتفاقيات التجارية الحرة مع العديد من الدول مثل الولايات المتحدة الأميركية، وكندا، وسنغافورة، وماليزيا وتركيا، والاتحاد الاوروبي بالإضافة الى العديد من الدول العربية، والأردن عضو في منظمة التجارة العربية الحرة الكبرى واتفاقية أغادير للاستفادة من اتساع السوق داخل التكتلات الاقتصادية وتحقيق أعلى درجة من الاستقرار الاقتصادي الأمر الذي يؤدي الى تخفيض أسعار المنتجات المصدرة وبالتالي إمكانية التنافس مع السلع المستوردة وتسهيل تبادل السلع بشكل يؤدي الى تحسين وضع التجارة الدولية.

نظراً لأهمية التجارة الدولية تناولت العديد من الدراسات هذا الموضوع من أجل البحث في دوره الاقتصادي وما هي محددات التجارة الخارجية، وما هي المعوقات التي يمكن أن تحد من توقعات التجارة الخارجية لذلك جاءت هذه الدراسات تبحث في المرونة السعرية والدخلية للتجارة الدولية الأردنية وتوظيف طرق قياسية حديثة حيث تم توظيف متغيرات حديثة، ومدى تحقق شرط مارشال ليرنر (MLC)، وكذلك للتعرف على أثر سعر الصرف على الميزان التجاري الأردني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١-٢مشكلة الدراسة

نظرا لأهمية التجارة الدولية ودورها المتوقع في توفير الموارد الاقتصادية والسلع الاساسية غير المتاحة محليا وعلى الرغم من تنفيذ اتفاقيات التجارة الحرة والانضمام لمنظمة التجارة العالمية والبنود التي تحتويها من إجراءات حول تخفيض الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية إلا ان التجارة الدولية الاردنية لم تنمو بالدرجة المأمولة ولا تزال في حدودها الدنيا الضعيفة نسبياً لذلك جاءت هذه الدراسة تبحث في مرونة التجارة الدولية لكل من السعر والبديل والمتمثل في دخل التجارة الدولية.

١-٣ أسئلة الدراسة

تتمثل تساؤلات الدراسة بمايلي:

١- ما هو أثر الدخل على التجارة الدولية الأردنية؟

٢- ما هو أثر الأسعار النسبية على التجارة الدولية الأردنية؟

١-٤أهمية الدراسة

ترتبط أهمية موضوع الدراسة بأهمية التجارة الدولية ودورها المتوقع في الاقتصاد الاردني حيث تعتبر التجارة الدولية مصدرا رئيسيا للموارد الاقتصادية والسلع الاساسية غير المتاحة محلياً، لذلك تأتي هذه الدراسة تبحث في العلاقة بين الدخل والأسعار من جهة والتجارة الدولية من جهة ثانية، وتزداد اهمية الدراسة نظرا لقلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع على المستوى المحلي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تزداد الدراسة أهمية كونها تسعى إلى استخدام بيانات حديثة عن الاقتصاد الأردني وتوظيف طرق لتقدير المرونة السعرية والدخلية للتجارة الدولية الأردنية. كما وجاءت هذه الدراسة لتقييم اثر المرونة السعرية وبيان أثرها على الاقتصاد الأردني عن طريق دراسة المرونة السعرية والدخلية للتجارة الدولية الاردنية وبالتالي قدمت الدراسة توصيات قد تفيد متخذي القرارات وصانعي السياسات الاقتصادية المحلية.

١-٥أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة للتعرف على المرونة السعرية والدخلية للتجارة الدولية الأردنية، حيث هدفت أيضاً لتحقيق الأهداف الفرعية التالية وذلك من خلال تقدير معادلتي المستوردات والصادرات الأردنية:

١- قياس أثر الدخل على التجارة الدولية الاردنية

٢- قياس أثر الاسعار على التجارة الدولية الاردنية.

١-٦فرضيات الدراسة

بناءً على عناصر مشكلة الدراسة، سعت الدراسة لاختبار الفرضيات الأتية :

الفرضية الصفرية الأولى:

- لا يوجد استجابة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) للتجارة الدولية الأردنية للتغير في الدخل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **الفرضية الصفرية الثانية:**

- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين الأسعار و التجارة الدولية الأردنية.

١-٧نموذج الدراسة

تتعدد المناهج المتبعة في هذه الدراسة للوصول إلى إجابات عن مشكلة الدراسة، حيث تستخدم الدراسة التحليل الوصفي لمعرفة الجانب النظري الخاص بالمرونة السعرية والدخلية للتجارة الدولية، وتقديم عرض لأهم مؤشرات الاقتصاد الأردني وخصوصاً التي ترتبط بالتجارة الدولية، وأما الجانب التطبيقي فيعتمد على استخدام المنهج القياسي والذي يعتمد على توظيف البيانات في بناء نموذج وقياس المرونات السعرية والدخلية للتجارة الدولية الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل رقم (١): نموذج الدراسة

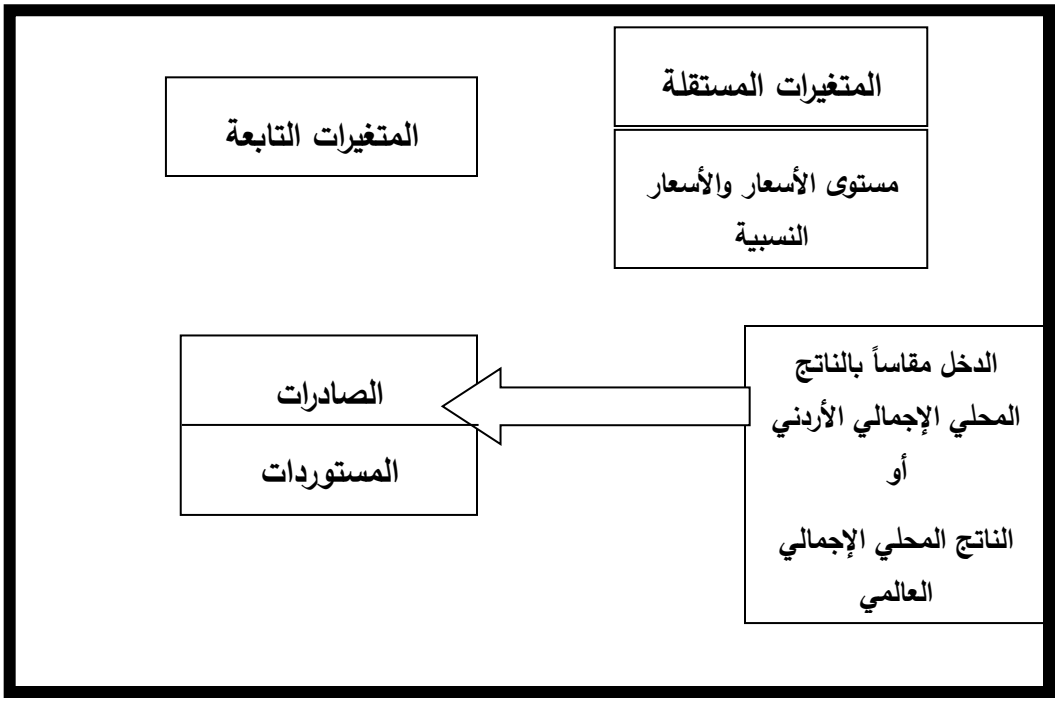

١-٨مصطلحات الدراسة

وفقاً لأغراض هذه الدراسة، فقد تم عرض التعريفات الإجرائية لأهم المفاهيم التي سوف تستخدم في الدراسة، وفيما يلي عرض لهذه التعريفات:

التجارة الدولية: وهي عبارة عن حركة متفاوتة للتبادل التجاري للسلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المتنوعة بين دول العالم المختلفة من اجل تحقيق منافع متبادلة لتلك الأطراف التي تقوم بعملية التبادل التجاري (عبد العزيز،٢٠١٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكمية المطلوبة: عدد الوحدات من السلعة التي يخطط المستهلك لشرائها من السلعة خلال فتره زمنية محدده وعند سعر محدد .(Parkin, 2010).

طلب السوق: عباره عن كامل العلاقة بين الأسعار والكميات المطلوبة من السلعة ويتم حسابه من خلال الجمع الافقي لمنحنيات لجميع الطلبات الفردية .(Parkin, 2010)

مرونة الطلب السعرية: هي عباره عن رد فعل المستهلك تجاه الاسعار، بحيث يكون الطلب مرن عندما تكون المرونة أكبر من الواحد، ويكون الطلب غير مرن اذا كانت المرونة اقل من الواحد (المنيف ,٢٠٠٦) وعرفها (Case,and,fair ,2007)

مرونة الطلب الدخلية: وهي مدى استجابة تغير الشيء في الطلب من سلعة ما نتيجة التغير النسبي في الدخل (طاهر، ٢٠٠٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني
الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول: مفهوم التجارة الدولية

٢-١ المقدمة

يلعب قطاع التجارة الدولية دوراً حيوياً وهاماً في التنمية الاقتصادية إذ يعد أداة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية وخاصة للدول التي تعاني من شح الموارد المحلية، كما تساهم التجارة الدولية في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال تنويع الأنشطة الصناعية والتجارية للدولة، وجلب الاستثمارات الأجنبية التي تساهم في التنمية الاقتصادية، كما تعد التجارة الدولية مؤشراً على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق العالمية لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، حيث تمثل التجارة الدولية أحد أهم صور العلاقات الاقتصادية بين الدول حيث يتم من خلالها تبادل السلع والخدمات وانتقال عناصر الإنتاج ما بين الدول لتحقيق المنافع والمصالح المتبادلة بين أطراف التجارة الدولية نظراً لأهميتها ودورها المتوقع في التنمية الاقتصادية اتبعت الدول في مجال تجارتها سياسات تجارية متنوعة ومرنة تختلف باختلاف ظروفها، وتوجهاتها السياسية والاقتصادية، وطبيعة الاقتصاد السائد فيها، لما لهذه السياسات من أثر كبير على الميزان التجاري أذ تعد أحد الأساليب الأساسية في الدول المنفتحة لقياس المكاسب من التجارة الدولية، حيث تؤدي التجارة الدولية دوراً نشطاً على المستوى الاقتصادي؛ إذ تعتمد القطاعات الإنتاجية المختلفة على المستوردات من السلع الرأسمالية والمواد الأولية، كما تعتمد الدول المتقدمة على الأسواق الخارجية في مجال تصريف منتجاتها وتطوير تشاطها التسويقي التصديري، بالإضافة إلى الاعتماد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكبير على المستوردات من اجل اشباع حاجة مجتمعها بكميات كثيرة من السلع الاستهلاكية التي لا تنتج محلياً (الزبون،٢٠١٥) .

ويعرض الجزء الاتي لمحة عن الإطار النظري للتجارة الدولية بدايةً بتوضيح مفهومها ودوافع قيامها وأهميتها، والسياسات التجارية وأهدافها وأشكالها وانتهاءً بمجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع.

٢,١,١ مفهوم التجارة الدولية

لقد صاغ المفكرون الاقتصاديون عدة مفاهيم للتجارة الدولية ومن اهمها ما يلي:

عرف داوود وأخرون (٢٠٠٠، ٥٤) التجارة الدولية بأنها عبارة عن "حركة مستمرة للسلع والخدمات بين بلدان العالم المختلفة متضمنة بذلك الحركات الخارجية لانتقال رؤوس الأموال".

كما عرفها عبد العزيز (٢٠١٣) بأنها عبارة عن حركة متفاوتة للتبادل التجاري للسلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المتنوعة بين دول العالم المختلفة من اجل تحقيق منافع متبادلة لتلك الأطراف التي تقوم بعملية التبادل التجاري.

كما عرف Suranovic (٢٠١٢) التجارة الدولية بأنها حقل من أحد حقول الاقتصاد الذي يطبق نماذج الاقتصاد الجزئي من أجل تقديم المساعدة في عملية فهم للاقتصاد الدولي، حيث يتضمن محتواها بشكل رئيسي عملية تحليل العرض والطلب للسوق الدولية سواء كانت شركات، مستهلكين، او هياكل الأسواق من المنافسة التامة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وآثار تلك التشوهات التي تصيب السوق، كما نصف مسار نموذجي العلاقات الاقتصادية بين المستهلكين، وأصحاب المصانع والحكومة.

يستنتج الباحث من التعاريف السابقة أن التجارة الدولية عبارة عن أشكال التبادل التجاري الخارجي والمتمثلة في صور سلع أو خدمات أو رؤوس أموال يشكلون وحدات سياسية مختلفة لإشباع أكبر حاجات ممكنة لهم.

٢,١,٢ دوافع قيام التجارة الدولية

يرتبط الدافع الرئيسي للتجارة الدولية بين الدول بجذور المشكلة الاقتصادية والتي تسمى مشكلة الندرة الاقتصادية والتي تتمثل بعدم مقدرة الدولة على إشباع جميع احتياجاتها بمعزل عن الدول الأخرى اقتصادياً، حيث أن التجارة الدولية تعمل على زيادة الرفاهية لمعظم دول العالم التي تخوض مجال التجارة الدولية، فهي تربط الدول مع بعضها البعض وتوسع القدرة التسويقية والتنافسية من خلال فتح أسواق جديدة في جميع المجالات الاستهلاكية والاستثمارية، والتي تعمل على تخصيص الموارد الإنتاجية بشكل يساعد على زيادة معدلات النمو الاقتصادي، حيث إن الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية لا تعتمد فقط على انسياب السلع والخدمات بل أيضاً على انتقال رؤوس الأموال المادية والبشرية (العبدلي، ٢٠١٠).

وتتمثل أهم دوافع قيام التجارة الدولية بما يلي:

١) **خصائص الدولة (التخصص)**: حيث أن لكل دولة ما تتميز به عن الدول الأخرى من ثروات طبيعية ومناخ وإمكانيات تدفعها لإنتاج سلعة معينة على حساب أخرى مما يعطيها ميزة لإنتاج تلك السلعة، وعلى غرار ذلك لا تستطيع أي دولة أن تنتج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جميع السلع التي تريدها، إنما يقتضي الأمر أن تتخصص في إنتاج السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية والاقتصادية لكي تنتجها ثم تقوم بتبادلها بمنتجات دول أخرى لا تستطيع إنتاجها داخل حدودها، فالتخصص يعتبر هو الأساس القوي والمتين لقيام التبادل التجاري بين الدول، وهذا سيؤدي إلى زيادة الدخل الوطني وبالتالي زيادة دخل الأفراد وارتفاع مستوى معيشتهم. حيث يحتوي التخصص الدولي على شكلين وهما:

١- **التخصص في التجار وبين الصناعات (Inter-industry)**: وهي عبارة عن إنتاج سلعة صناعية من قبل دولة لها ميزة نسبية في إنتاجها عن طريق استخدام تكنولوجيا من دولة أخرى.

٢- **التخصص في التجارة داخل الصناعية (Intra-industry)**: وهي عبارة عن إنتاج سلعة تنتمي لنفس الصناعة أو تستخدم في مراحل مختلفة من الإنتاج (Handjiski, et.al, 2010).

٢) **العلاقات الاقتصادية الخارجية** :إن للتوزيع غير المتكافئ بين دول العالم من الناحية التجارية، والموارد الاقتصادية والبشرية وغيرها من المتغيرات الاقتصادية لها أثر بالغ على قدرات الدولة الإنتاجية، إذ أن منطق الحاجة يفرض نفسه في غالبية الأحوال التي تتجلى فيها رغبة أي بلد في الحصول على سلع عن طريق استيرادها ومن ثم رغبة أي دولة في تلقي الطلبات على سلعها من خلال تصدير الفائض من إنتاجها (جويد، ٢٠١٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣) **الاختلاف في المستوى التكنولوجي المستخدم في الإنتاج** :يعد التفاوت في التكنولوجيا المستخدمة في عملية الإنتاج بين الدول أحد أسباب قيام التجارة الدولية، إذ أنها تشير إلى التقنيات المستخدمة الانتاج (Suranovic, 2010).

٢,١,٣ أهمية التجارة الدولية

تعتبر التجارة الدولية العامل الرئيس في العلاقات الاقتصادية الدولية، والتي تطورت بشكل كبير بعد الحرب العالمية الثانية من خلال التغيرات التي طرأت على الاقتصاد الدولي، بالإضافة إلى تغيرات هيكلية في اقتصاد كل دولة على حدة (Jenicek, 2008)

كما تلعب التجارة الدولية دوراً هاماً في دعم اقتصاديات الدول بالعملات الصعبة اللازمة لتنفيذ الخطط التنموية لاقتصاد الدول ولتمويل الصادرات، كما تقلل المستوردات من حدة المشاكل المواكبة لظروف النمو غير المتوازن الناشئة عن الاختلالات الهيكلية في القطاعات الإنتاجية، والعمل على تحديد الملامح الأساسية للعلاقات الاقتصادية بين الدول.(مختار،٢٠٠٩)

ويمكن إيجاز دور التجارة الدولية كما يلي :

١- المجال السياسي :حيث تعمل التجارة الدولية على تنمية العلاقات الودية بين الدول، والتي تعمل على إزالة جميع المعوقات المكانية والزمانية، مما يساعد في جعل العالم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عبارة عن قرية صغيرة (صبرن، ٢٠٠٠).

٢- المجال الاجتماعي: تعمل التجارة الدولية على توفير كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات والتي من شأنها تؤثر على أنماط الاستهلاك والحياة الاجتماعية.

٣- إتاحة أفضل ما توصلت إليه التكنولوجيا والتقنيات الحديث بأسعار رخيصة نسبياً.

٤- زيادة رفاهية أفراد المجتمع عن طريق توسيع الاختبار فيما يخص الاستهلاك للأفراد والمجتمع (صبرن، ٢٠٠٠).

٥- المجال الاقتصادي: تسعى التجارة الدولية في هذا المجال إلى تحقيق ما يلي: (Vijayasr, 2013)

أ. التجارة الدولية دخولها الأسواق العالمية تعمد إلى إجبار الوحدات الاقتصادية المحلية بزيادة كفاءتها الإنتاجية لتمكينها من المنافسة الدولية.

ب.تساعد التجارة الدولية بالحصول على مزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفة نتيجة لمبدأ التخصص الدولي الذي تقوم عليه.

ج. تشجيع الصادرات يساهم في تشجيع رأس المال الأجنبي على الاستثمار، وبناء المصانع وإنشاء البنية خاصة في الدول غير المتقدمة وبالتالي النهوض بالتنمية الاقتصادية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د. تعتبر التجارة الدولية مؤشراً على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية لارتباط هذا المؤشر بالإمكانات الإنتاجية المتاحة.

٢,١,٤ أهداف السياسات التجارية الدولية

تعمل الدول عند الشروع بالتجارة الدولية إلى اتخاذ بعض القرارات وتطبيق مجموعة من السياسيات التجارية من أجل حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية وأيضاً حماية الاقتصاد القومي من خطر الإغراق، ويمكن إجمال أهداف هذه السياسيات بثلاث مجموعات رئيسية، أهمها الاقتصادية، والاجتماعية، والاستراتيجية، ويعرض الجزء الآتي لمحة عن هذه الأهداف (شهاب، ٢٠٠٧):

اولا: الأهداف الاستراتيجية: يقصد بها كل ما يتعلق بأمن المجتمع سواء كان ذلك في بعده الاقتصادي أو العسكري أو الغذائي، وينجم عن ذلك توفير حد أدنى من الغذاء ويكون ذلك من خلال الإنتاج المحلي مهما كانت باهظة الثمن مما يؤدي بذلك إلى فرض الرسوم الجمركية على بعض السلع التي قد تنافس المنتج المحلي، لكي يحقق المجتمع درجة كبيرة من الاطمئنان إليها، كما تقتضي الأهداف الاستراتيجية إلى توفير مقادير كافية من مصادر الطاقة وفي تلك الحالة يكون على السياسة التجارية أن تتبع من الوسائل ما يضمن الوصول إلى تلك الأهداف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: الأهداف الاقتصادية: وتتمثل فيما يلي:

١- تحقيق موارد للخزينة العامة: عن طريق فرض رسوم جمركية على بعض السلع المستوردة.

٢- تحقيق توازن في ميزان المدفوعات: تستخدم بعض السياسات التجارية للحد من التوسع في المستوردات خصوصاً من السلع الاستهلاكية والكمالية كسياسة إحلال المستوردات وذلك لتقليل حجم العجز في الميزان التجاري والذي يعتبر جزء من ميزان المدفوعات.

٣- حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية: إن الغاية من هذا الهدف هو عزل المؤثرات الخارجية والتي تؤثر تأثيراً كبيراً على الإنتاج المحلي خاصة في بداية مراحل الإنتاج، وتبرز ضرورة الحماية في هذا المجال متى كانت التكلفة الحقيقية للإنتاج في الداخل أكبر منها في الخارج، كسياسة الحماية من الإغراق.

٤- حماية الاقتصاد القومي من التقلبات الخارجية: حيث تعمل التجارة الدولية على نقل التغيرات الخارجية للاقتصاد المحلي خاصة في الدول التي لديها درجة انفتاح عالية؛ لذلك لا بد من اتخاذ بعض التدابير التي تحد من هذه الآثار، ويحدث مثل ذلك كتضخم عنيف أو انكماش حاد، وإن محاولة حماية الاقتصاد القومي منها أمر مسلم به، وذلك لأن التجارة الدولية هي وسيلة الاتصال بالخارج حيث أصبح دور السياسة الخارجية حماية الاقتصاد القومي منها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: الأهداف الاجتماعية، وتتمثل فيما يلي:

أ- حماية مصالح الفئات الاجتماعية بمختلف طبقاتها ضمن مجالات الحفاظ على مستوى الدخل العام والمستوى المعيشي للإفراد.

ب - إعادة توزيع الدخل القومي كهدف من أهداف السياسة التجارية، ولكن هذه السياسة بالتضافر مع غيرها من السياسات الاقتصادية، وبالذات مع السياسة المالية تعتبر من السياسات الحيوية لتحقيق هذا الهدف (شهاب، ٢٠٠٧).

٢,١,٥ أشكال السياسات التجارية الدولية

١. **سياسة حماية المنتجات المحلية:** هو عبارة عن قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى وذلك باتباعها بعض الأساليب كفرض رسوم على الواردات أو نظام الحصص، ويكون ذلك خلال فترة معينة مما يوفر نوعاً من الحماية للأنشطة الوطنية من منافسة المنتجات الأجنبية، وتكون على الأشكال الآتية: **(السريتي، ٢٠٠٩)**

٢. **الرسوم الجمركية:** وتتمثل في أنها تفرض على السلع التي تعبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات.

٣. **نظام الحصص:** وضع حد أقصى لما يسمح باستيراده من سلعة ما خلال فترة زمنية معينة، وهي تعتبر قيداً كمياً على انسياب السلع إلى دولة معينة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤. **الرقابة على الصرف الأجنبي:** تمكين الحكومة من تقييد الواردات إذا تمكنت من السيطرة على صرف العملة الأجنبية وعلى كل استخداماتها.

٥. **الحظر والمنع:** أي تحظر الدولة التعامل التجاري مع الخارج ومن هنا يتبين أن الحظر قد يقع على الواردات فقط أو على الصادرات فقط أو على الصادرات والواردات معاً.

حيث تتمثل أهم الدوافع وراء إتباع سياسة الحماية للمنتجات المحلية من الواردات الأجنبية بما يلي:

١- **تحقيق الاستقرار الاقتصادي:** يؤدى اتباع نهج سياسة الحرية التجارية إلى تخصيص كل دولة في إنتاج عدد محدود من المنتجات الأساسية والتي يتأثر في إنتاجها أو أسعارها بعض العوامل الخارجية خاصة في الدول النامية التي لا تملك السيطرة على ذلك.

٢- **رفع مستوى التوظيف:** حيث تعمد إلى تشجيع الصناعات المحلية، وتوسيع الإنتاج المحلي بعيداً عن المنافسة الأجنبية مما يساعد في خلق فرص توظيف جديدة تستوعب الأيدي العاملة العاطلة عن العمل، أيضاً زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة التوظيف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- **تحقيق إيراد عام للدولة:** إن فرض الرسوم الجمركية يزيد من الموارد المالية للدولة مما يساعد على تنفيذ المشروعات والخدمات العامة.

٢- **إحلال المستوردات:** يهدف إحلال المستوردات إلى التقليل من الاستيراد لسلعة معينة، خاصة السلع التي يمكن إنتاجها محلياً فالإحلال من الناحية الطبيعية يحدث نتيجة ارتفاع في النمو الاقتصادي والتغييرات التي تطرأ على ظروف العرض في الاقتصاد، أما كناحية سياسية فهو لجوء الحكومة إلى تقديم المساعدات والإعفاءات الضريبية لكي يكون بمقدور المؤسسات المحلية تحقيق الوفورات الاقتصادية التي تساعد على إنتاج السلع المستوردة محلياً، وكما هو متعارف عليه إن صادرات الدول غير المتقدمة تنمو ببطء، كما أنه لا يمكن الاعتماد عليها في تلبية متطلبات المستوردات من العملات الصعبة لزيادة النمو الاقتصادي في المستوردات مما يجعل الدول تلجأ الى اعتماد استراتيجية احلال المستوردات (عردوكي، ١٩٩٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني مفهوم المرونة السعرية والدخلية

٢-٢تمهيد

كما هو متعارف عليه إن التغير في سعر السلعة سيؤدي إلى تغير الكمية المطلوبة من السلعة كما هو منصوص عليه في قانون الطلب الذي ينص على أنه "العلاقة ما بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وسعر تلك السلعة علاقة عكسية مع افتراض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة في الطلب"(Rynolds, ١٩٧٣)، ولكن هذا القانون لم يوضح مقدار التغير في الكمية المطلوبة نتيجة التغير في سعر السلعة، ولكي نتعرف إلى الطريقة الكمية لمعرفة مدى استجابة الكمية المطلوبة وتغيرها نتيجة لتغير السعر فإننا بحاجة إلى توضيح بعض المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة.

المرونة: بشكل عام توضح درجة استجابة (التغيرات النسبية) الكمية المطلوبة أو المعروضة من السلعة للتغييرات النسبية الحاصلة للمتغيرات الاخرى المثرة بها (موسى، ٢٠١٧).

٢,٢,١ العوامل المؤثرة في الطلب

١- الدخل وهو يمثل القدرة الشرائية للمستهلك، حيث يوجد علاقه طردية بين دخل المستهلك وبين الكميات المطلوبة اذا كانت السلعة طبيعية وعلاقه عكسية اذا كانت السلعة رديئة(خلف، ٢٠١٧)

٢- حجم السكان، حيث أن النمو في السكان يؤثر على الطلب.

٣- رغبات المستهلكين تختلف رغبات واذواق المستهلكين في نوع السلع التي يرغب المستهلك في الحصول عليها، فاذا كانت الاذواق والأفضلية مجتمعتين فأن الطلب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- على السلعة يكون اكبر .

٥- أسعار السلع ذات العلاقة. تعد اسعار السلع من اهم العناصر التي تحدد طلب السلعة , حيث توجد علاقه بين كمية طلب السلعة , وبين اسعار السلع البديلة او المكملة لها , وهذا يرتبط بأنواع معينة من السلع اذا كانت لها بدائل , او سلع مكملة .

٢,٢,٢ أهمية المرونة

حيث تتمثل أهمية المرونة في التنبؤ بالتغيرات المستقبلية نتيجة تغيرات سابقة لها، فمعامل المرونة يرشد إلى السياسة المثلى التي تحقق المصلحة المرجوة، وتكمن أهمية المرونة فيما يلي(العطاس، ٢٠١٤):

١. تلعب مرونة الطلب السعرية دورا هاماً في زيادة أو تخفيض الإيرادات، وبالتالي تحديد السياسات التسويقية واتخاذ القرارات المناسبة من حيث تخفيض أو زيادة الأسعار، حيث يرتبط مفهوم مرونة الطلب السعرية بالإيراد الكلي كما يلي:

أ. حالة الطلب المرن فإن ارتفاع السعر سيؤدي إلى انخفاض الكمية المطلوبة ولكن بنسبة أكبر، أي أن الإيراد الكلي سينخفض، وينطبق هذا بشكل عام على السلع متعددة البدائل، أو تلك السلع التي تعتبر غير مهمة من وجهة نظر المستهلك

ب. حالة الطلب غير المرن، فإن ارتفاع السعر سيؤدي إلى انخفاض الكمية المطلوب ولكن بنسبة أقل، أي أن الإيراد الكلي سيرتفع، وينطبق هذا بشكل عام على السلع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النادرة، أو محدودة البدائل، والتي تعتبر مهمة وأساسية بالنسبة للمستهلك.

جـ. حالة الطلب أحادي المرونة، فإن ارتفاع السعر سيؤدي إلى انخفاض الكمية المطلوبة ولكن بنفس النسبة، أي أن الإيراد الكلي سوف يبقى ثابتاً.

٢. تحدد مقدار العبء الضريبي الذي يتحمله كل من المنتج والمستهلك من ضريبة المبيعات.

٣. تلعب دوراً هاماً في تحديد مدى قدرة المنشأة الاحتكارية على ممارسة سياسة التمييز السعري.

٤. للمرونة التعلمية أهمية في التفرقة بين السلع الكمالية والسلع الضرورية والمكملة والبديلة والمرونة التفاهمية وغير ذلك.

ومن أكثر أنواع المرونات السعرية استخداما:(نصر، شامية،٢٠١٨)

١- **مرونة الطلب:** تعني مدى درجة الاستجابة، أو مدى استجابة الكميات المطلوبة من سلعة ما إذ يمكن أن تكون هذه الاستجابة موجبة أو سالبة وربما تكون كبيرة أو صغيرة ومن أهم أنواعها ما يلي:

٢- **مرونة الطلب السعرية:** وهي عبارة عن قياس مدى استجابة الكمية المطلوبة لتغيرات سعر السلعة الأصلية، وتعرف أيضاً بأنها نسبة التغير في الكمية المطلوبة من سلعة ما نتيجة لتغير سعر السلعة بمقدار (١%)، وهي عادة ما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تكون سالبة إلا أنه يمكن إهمال هذه الإشارة واستخدام القيمة المطلقة.

وتصنف على النحو الآتي:

أ. **الطلب غير المرن:** يشير الشكل رقم (٢) أنه عندما تكون القيمة المطلقة لمرونة الطلب السعرية أقل من الواحد صحيح، في هذه الحالة تكون نسبة التغير في الكمية المطلوبة أقل من نسبة التغير في السعر.

منحنى طلب غير مرن

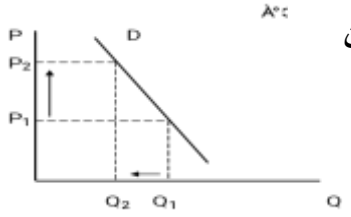

الشكل رقم (٢)

ب. **الطلب المرن:** يشير الشكل الرقم (٣) أنه عندما تكون القيمة المطلقة لمرونة الطلب السعرية أكبر من الواحد صحيح، في هذه الحالة تكون نسبة التغير في الكمية المطلوبة أكبر من نسبة التغير في السعر.

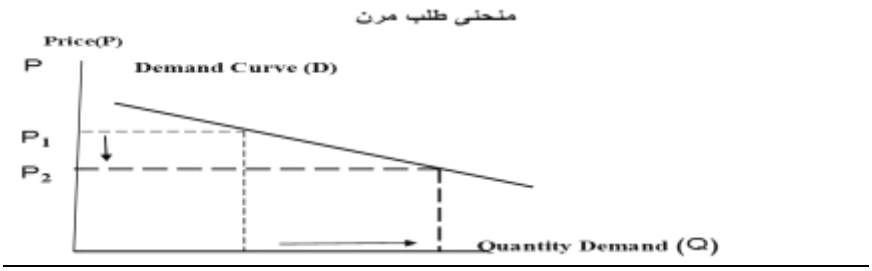

الشكل رقم (٣)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج. **الطلب أحادي (متكافئ) المرونة:** يشير الشكل الرقم (٤) أنه عندما تكون القيمة المطلقة لمرونة الطلب السعرية تساوي من الواحد صحيح، في هذه الحالة تكون نسبة التغير في الكمية المطلوبة تساوي من نسبة التغير في السعر.

منحنى طلب متكافئ المرونة

منحنى طلب متكافئ المرونة

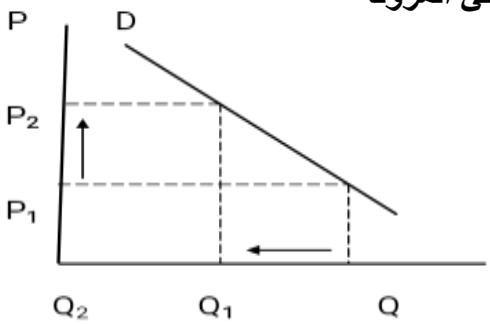

الشكل رقم (٤)

د. **طلب عديم المرونة تماماً:** يشير الشكل الرقم (٥) أنه عندما تكون قيمة المرونة صفراً وفي هذه الحالة تكون نسبة التغير في الكمية المطلوبة تساوي صفر، أي أن الكمية ثابتة كما هو في حالة السلع الضرورية جداً.

منحنى طلب عديم المرونة

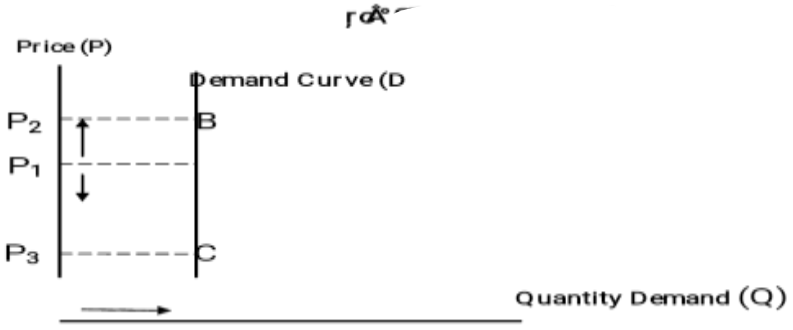

الشكل رقم (٥)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- طلب لا نهائي المرونة :يشير الشكل الرقم (٦) أنه عندما تكون قيمة المرونة ما لا نهاية، وفي هذه الحالة تكون استجابة الكمية المطلوبة للسلعة غير متناهية، كما هو الحال في الطلب لسوق المنافسة التامة يكون السعر ثابت والطلب أفقي.

منحنى طلب لانهائي المرونة

نهائي المرونة

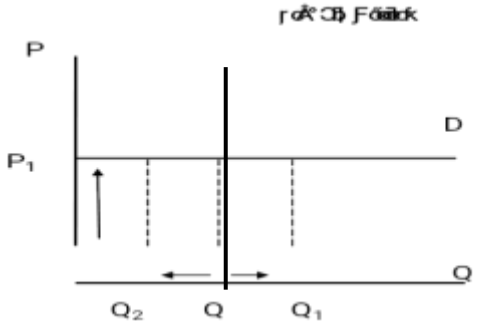

الشكل رقم (٦)

٣- **مرونة الطلب الدخلية:** تعرف بنسبة التغير في الطلب من سلعة ما نتيجة لتغير دخل المستهلك بنسبة (١%)، إذ يقيس مثل هذا النوع من المرونة مدى استجابة الكميات المطلوبة من سلعة ما للتغير في دخل المستهلك.

ويمكن تصنيف السلع حسب قيمة مرونة الطلب الدخلية كما يلي(طاهر، ٢٠٠٩):

١- السلع العادية **(Normal Goods)**: وهي السلع التي يزداد الطلب عليها مع زيادة الدخل وتكون مرونة الطلب الدخلية على هذه السلع موجبة أي أكبر من صفر.

٢- السلع الرديئة **(Inferior Goods)**: وهي تلك السلع التي تنخفض الكميات المطلوبة منها مع زيادة الدخل وتكون مرونة الطلب الدخلية عليها سالبة، أي أقل من صفر .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- **مرونة الطلب التقاطعي:** وهي عبارة عن نسبة التغير في الكمية المطلوبة من سلعة ما نتيجة لتغير سعر سلعة أخرى بنسبة (١%)، أي أنها تقيس مرونة الطلب التقاطعية مدى استجابة الكميات المطلوبة من سلعة للتغير في سعر سلعة أخرى.

ويمكن التمييز في هذه الحالة بين ثلاثة أنواع من السلع كما يلي(طاهر، ٢٠٠٩):

١- **السلع المكملة:** وهي السلع التي تقل الكمية المطلوبة من أحدها عند ارتفاع سعر الأخرى، أي أنه لا يمكن استهلاك الأولى بدون استهلاك الأخرى، ففي هذه الحالة يكون معامل مرونة الطلب التقاطعية سالباً.

٢- **السلع البديلة:** وهي السلع التي يمكن أن تحل محل سلعة أخرى، حيث أن ارتفاع سعر سلعة يؤدي إلى زيادة الطلب على السلعة الأخرى، وفي هذه الحالة يكون معامل مرونة الطلب التقاطعية موجباً.

٣- **السلع المستقلة:** وهي السلع التي لا تؤثر على بعضها البعض حيث أن التغير في سعر سلعة لا يؤثر على طلب السلعة الأخرى، ويكون معامل المرونة التقاطعية هنا مساوياً للصفر.

٢,٢,٣ المرونة السعرية والدخلية للتجارة الدولية

ولتقدير المرونة السعرية والدخلية للتجارة الدولية اشارت دراسة (Goldstein and Khan, ١٩٨٥) والتي قامت على اعتماد نموذج البدائل غير التامة لمستوردات الدولة مع العالم الخارجي وصادراتها ببناء النماذج الاتية:

$$I^d = f, (Y , PI , P).....(1)$$

$$f,y > 0 , f, pI< 0, f, P > 0$$

$$X^d = g(Wy , PX , Wp).....(2)$$

$$gwY> 0, gpx< 0, gwp> 0$$

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث أن:

Y: دخل الدولة

PI: سعر المستوردات

P: الأسعار المحلية

Yw: الدخل العالمي

Wp: مستوى الأسعار العالمية

I^d: دالة الطلب على المستوردات

X^d: دالة الطلب على الصادرات

حيث تشير المعادلة رقم (١) الى ان الكمية المطلوبة من المستوردات دالة في دخل الدولة (Y) والاشارة المتوقعة للدخل تكون موجبة، سعر المستوردات (PI) وتكون الاشارة المتوقعة سالبة، في حين ان الاسعار المحلية (p) اشارتها موجبة في حين تشير المعادلة رقم (٢) الى دالة الطلب على الصادرات (X^d) والتي تعتمد على مستوى الدخل العالمي (Yw) ومن المتوقع ان تكون اشارتها ايجابية، وسعر الصادرات (PX) حيث ان الاشارة المتوقعة تكون سالبة، في حين تكون الإشارة المتوقعة للأسعار العالمية (Wp) موجبة.

٢,٢,٤ شرط مارشال

يعد شرط مارشال في الاقتصاد الدولي بأنه قاعدة مهمة لتقدير أثر التغير في معدل الصرف على الميزان التجاري للدولة، حيث نص شرط مارشال على أنه: "إذا كان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجموع مرونتي الطلب السعرية للصادرات والواردات أكبر من الواحد الصحيح، فإن انخفاض قيمة العملة المحلية في هذه الحالة سينتج عنه تحسن في وضع الميزان التجاري".

وبالرغم من ذلك لا يعتبر شرط مارشال شرطاً مهماً لتحسين وضع الميزان التجاري عند هبوط قيمة العملة، بل يجب أن يتوافر فيه شروط محددة لمعرفة مدى قدرة استجابة العرض المحلي لزيادة الطلب على الصادرات مع انخفاض قيمة العملة، ولكي يتم زيادة الصادرات لمواكبة نمو الطلب على الصادرات من السلع الوطنية لا بد من تواجد طاقة إنتاجية زائدة لكي تتمكن الدولة من زيادة إنتاجيتها، مما ينتج عنه زيادة أسعار الواردات من الخارج مما يؤدي بذلك إلى الاتجاه نحو استهلاك السلع المحلية بدلاً من المستوردة، وكما أن التحسن في الميزان التجاري الناتج عن انخفاض قيمة العملة، سينتج عنه زيادة في مستوى الناتج، ويؤدي بذلك إلى رفع في مستويات المعيشة لدى الدولة بالإضافة إلى ازدياد الأسعار. (النعيمي، ٢٠١٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث الدراسات السابقة

تنوعت الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع التجارة الدولية لما لها من أهمية كبرى لدى الدول التي تسعى للدخول للأسواق العالمية وتحصيل العملات الأجنبية التي تستخدمها الدولة فب بناء قطاعات إنتاجية تراها أساسية لاستكمال مقومات التنمية، إذ تكونت هذه الدراسة من مجموعة من الدراسات العربية والأجنبية، ومن اهم الدراسات التي تناولت موضوع المرونة السعرية والتجارة الدولية ما يلي:

٢,٣ الدراسات العربية

دراسة موسلابو (٢٠١٧) بعنوان: "تقلب أسعار الصرف والصادرات غير النفطية في نيجيريا"

Muslbau (2017) "**Exchange Rate Volatility and Non-oil Exports in Nigeria (1986-2014)"**

هدفت هذه الدراسة الى معرفة أثر تقلبات سعر الصرف على الصادرات غير النفطية خلال فترة الدراسة، كما استخدم الباحث نموذج (ARCH) وملحقاته لتحقيق هدف هذه الدراسة. أظهرت نتائج هذه الدراسة إلى وجود تقلبات في سعر الصرف وما لها من تأثير سلبي على أداء الصادرات غير النفطية في دولة نيجيريا ويعود سبب ذلك إلى اعتماده على النفط الخام واعتباره ناتج رئيسي هام.

ومن خلال نتائج التي اظهرتها الدراسة أوصت بضرورة العمل على المراقبة الائتمانية لتوجيه الأموال إلى القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد مما سيعود بذلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بنتائج مرضية وذلك لزيادة الإنتاجية للاستهلاك المحلي والتصدير. ومن خلال نتائج الدراسة أوصت الدراسة بضرورة العمل على المراقبة الائتمانية لتوجيه الأموال إلى القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد مما سيعود بذلك بنتائج مرضية وذلك لزيادة الإنتاجية للاستهلاك المحلي والتصدير.

دراسة البشير (٢٠١٧) بعنوان: "تحليل دالتي الصادرات والواردات في التجارة الخارجية الأردنية"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دوال الصادرات والواردات السلعية خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٤) حيث استخدم الباحث التحليل الوصفي والقياسي لتحقيق أهداف الدراسة، كما حاولت هذه الدراسة أن تبين أثر المتغيرات الاقتصادية على الواردات والصادرات خلال فترة هذه الدراسة. أظهرت نتائج هذه الدراسة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي يعد من العوامل الرئيسية والهامة للصادرات الأردنية، أما بالنسبة للواردات فإن المقدار الاستهلاك والناتج المحلي الإجمالي هو من أهم العوامل المؤثرة بها، بالإضافة إلى أن معدلات التضخم كانت ذو تأثير سالبي بالنسبة للواردات السلعية. ومن خلال النتائج التي اظهرتها الدراسة، فقد اوصت الدراسة تطوير القطاعات الزراعية والصناعية لانهما ركيزة اساسية للصادرات الاردنية، وتنسيق السياسات الاستثمارية والانتاجية بين الدول العربية لزيادة فرص التبادل التجاري المشترك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة ساسي ومسعود (٢٠١٧) بعنوان: "أثر تذبذب قيمة العملة على الميزان التجاري: دراسة مقارنة بين السوق الرسمي والسوداء الليبي خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٥)"

هدفت هذه الدراسة للتعرف على مدى تأثير هبوط سعر صرف الدينار على الميزان التجاري الليبي خلال الفترة الممتدة (١٩٨٠-٢٠١٥)، وما لهذه التذبذبات أثر على قيمة العملة في السوق الرسمي والسوق السوداء، وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة الأسلوب القياسي والتحليل الكمي للأجلين القصير والطويل. كما وأظهرت هذه الدراسة أبرز النتائج إلى عدم وجود أي علاقة متوازنة في المدى الطويل للإجمالي، بينما في المدى القصير تبين وجود علاقة طردية بين أسعار البترول (النفط). ومن خلال النتائج التي اظهرتها الدراسة، فقد اوصت بمكافحة السوق السوداء والمضاربين من خلال وضع قوانين إجرائية حمائية، و ضرورة العمل على تنويع مصادر دخل الاقتصاد الليبي.

دراسة اليامنة والداوي (٢٠١٦) بعنوان: "أثر سعر الصرف على التجارة الدولية: دراسة حالة الجزائر للفترة (١٩٩٠-٢٠١٤)":

هدفت هذه الدراسة إلى قياس الأثر الكمي لعملة الدولار التي تؤثر على الصادرات والواردات في الجزائر، وذلك خلال صياغة نموذج قياسي (متجه الانحدار الذاتي VAR) لأثر تقلبات سعر الصرف في الجزائر مقابل الدولار الأمريكي وأثرها على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حجم التجارة الدولية في الجزائر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٤). وأظهرت نتائج هذه الدراسة بوجود علاقة طردية بين كل من سعر الصرف وأثرها على الصادرات وسعر الصرف والواردات. ومن خلال النتائج التي أظهرتها الدراسة، فقد اوصت ربط مجالات التعاون التشاركي بين الدول والمجتمعات كونها سوقا لتصريف فائض الانتاج المحلي، وتحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب.

دراسة أبو ليلي وجديتاوي (٢٠١٥) بعنوان: "مرونات التجارة الاردنية البينية":

هدفت هذه الدراسة إلى قياس نسبة المرونة السعرية والدخلية للتجارة الدولية الأردنية مع أهم الشركاء التجاريين، لمعرفة ما مدى أثر سعر الصرف الحقيقي والأسعار النسبية والدخل على مدخلات الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة (١٩٨٠-٢٠١٣). أظهرت نتائج هذه الدراسة ازدياد نسبة المرونة السعرية للصادرات الأردنية مع أهم الشركاء (الدول العربية، والولايات المتحدة الأمريكية، والصين والهند)؛ ونتيجة لذلك فإن هبوط الأسعار النسبية للصادرات سيؤدي إلى ارتفاع في الصادرات الأردنية بالإضافة إلى تحسين الميزان التجاري. ومن خلال النتائج التي توصلت لها الدراسة فقد أوصت هذه الدراسة بأن ارتفاع الصادرات الأردنية مرتبط بانخفاض الاسعار النسبية للصادرات الخارجية مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الميزان التجاري كما اظهرت الدراسة بان انخفاض الاسعار النسبية للمستوردات يؤدي الى انخفاض الطلب على المستوردات الخارجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة أبو عيدة (٢٠١٢) بعنوان: "مدى تفوق مرونة الطلب السعرية على العوامل الأخرى المؤثرة على حساسية المستهلك الفلسطيني – دراسة ميدانية على الأجهزة والأدوات الكهربائية المستوردة":

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل اختبار مستوى مدى تفوق مرونة الطلب السعرية على العوامل المؤثرة على حساسية المستهلك الفلسطيني بالنسبة لأسعار الأجهزة والأدوات الكهربائية المستوردة. وأظهرت النتائج هذه الدراسة عن وجود علاقة ما بين العوامل المحددة للمرونة السعرية وحساسية المستهلك بالنسبة لأسعار البضائع، مما نتج عنه الآثار الناجمة عن نسبة الإنفاق على السلعة وأثرها على دخل الأسرة، وكلما قل الإقبال على السلعة فإن قيمتها السعرية ستنخفض أو تقل. بين هذا الاختبار إلى وجود تفوق ملحوظ للطلب السعري من خلال العوامل المحددة لها. ومن خلال النتائج التي توصلت لها الدراسة فقد أوصى الباحث بضرورة دراسة ومعرفة الأسعار بشكل جيد ومدى ملاءمتها بالنسبة لأصحاب العلاقة؛ لما للسعر من دور كبير وتأثير مهم بالنسبة للمستهلك. ومن خلال النتائج التي أظهرتها الدراسة، فقد اوصت بضرورة دراسة ومعرفة الأسعار بشكل جيد ومدى ملاءمتها بالنسبة لأصحاب العلاقة؛ لما للسعر من دور كبير وتأثير مهم بالنسبة للمستهلك.

دراسة العبدلي (٢٠١٠) بعنوان: "محددات التجارة البينية للدول الاسلامية باستخدام منهج تحليل البانل"

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير محددات التجارة البينية للدول الاسلامية خلال الفترة ١٩٧٠م– ٢٠٠٦م، كما هدفت إلى تقدير محددات التجارة البينية بالنسبة للدول الاسلامية باستخدام التقنيات القياسية الحديثة لبيانات البانل واستخدام البيانات المتاحة لعينة الدراسة وعددها (١٨)، كما واستخدم منهج تحليل البانل لتقدير محددات التجارة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واظهرت نتائج الدراسة أن المحددات ذات دلالة معنوية للتجارة البينية ما بين الدول الاسلامية حيث، ومن خلال النتائج التي اظهرتها الدراسة، فقد اوصت بتفعيل التعاون الاقتصادي، ودعم التكامل التشاركي بين البلدان الاسلامية، واجراء الابحاث والدراسات لغايات التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول الاسلامية.

دراسة زيرار وعوض (٢٠٠٩) بعنوان: "أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي في الميزان التجاري الجزائري (١٩٧٠-٢٠٠٤)":

حاولت هذه الدراسة أن تبين أثر التغير في سعر الصرف الأجنبي على الميزان التجاري، حيث تم رصد دالة الطلب الأجنبي على الصادرات، والطلب المحلي على الواردات. اظهرت نتائج الدراسة أن الانخفاض في قيمة العملة قد يكون ذو أثر إيجابي في تحسين مدخلات الميزان التجاري الجزائري بالنسبة لدالة الطلب الأجنبي على الصادرات، أما بالنسبة لدالة الطلب المحلي على الواردات فهي ذات أثر سلبي، ويرجع ذلك إلى أن أغلب الواردات في الجزائر تعتمد على السلع الاستهلاكية. ومن خلال النتائج التي اظهرتها الدراسة، فقد وأوصت الدراسة بتخفيض مستوى الوردات ودعم مستوى الصادرات، والتحول في تنظيم سياسات نظام الصرف بالتحول بنظام الصرف الاجنبي وهيكلة نظام ادارة الصرف المالي.

دراسة ملكاوي (٢٠٠٢) بعنوان: "أثر انخفاض سعر صرف الدينار على الأداء التصديري للاقتصاد الأردني (١٩٧٦-١٩٩٧)"

قامت هذه الدراسة بقياس أثر هبوط سعر صرف الدينار على حجم الصادرات في الأردن، كما استخدم الباحث النموذج القياسي اللوغارتيمي لتحقيق أهداف الدراسة. حيث أظهرت هذه الدراسة أنه بالنسبة لحجم الصادرات فقد تبين وجود علاقة عكسية ما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بينه وبين سعر الصرف، أي أن لهبوط سعر صرف الدينار الأردني ينتج عنه ارتفاع في الصادرات السلعية الأردنية. وبالنسبة لحجم الواردات فتبين وجود أثر إيجابي كبير ما بين الأداء التصديري وسعر الصرف؛ أي أنه كلما هبط سعر الصرف كلما كان هناك تأثير إيجابي وفعال على الأداء التصديري. ومن خلال النتائج التي اظهرتها الدراسة، فقد أوصت الدراسة بضرورة دراسة ومتابعة متغيرات الأسعار بشكل جيد، ودعم برامج التصحيح الاقتصادي، ودعم سعر صرف الدينار المحلي من خلال دعم الاحتياطي لميزان المدفوعات المالي، وزيادة حجم التبادل التجاري المشترك بدعم مجال الصادرات وخفض الواردات.

دراسة شوتر (٢٠٠٠) بعنوان: "تحليل لبعض مؤشرات التجارة الدولية للمملكة الأردنية الهاشمية":

حاولت هذه الدراسة تحليل وتفسير مؤشرات التجارة الدولية الأردنية والمتمثلة في الصادرات والواردات من السلع الاستهلاكية، والوسطية، والرأسمالية. أظهرت نتائج هذه الدراسة إلى ان دول الصادرات كانت ذات دلالة معنوية عالية، بينما دول الواردات فقد تأثرت بدرجة أعلى من الصادرات بسبب وجود علاقات التبادل التجاري ما بين الأردن والدول الأخرى. ومن خلال النتائج التي توصلت اليها الدراسة، فقد اوصت بتنشيط مجالات التبادل التجاري ما بين الاردن والدول الاخرى، من خلال دعم برامج التنسيق وزيادة حجم تبادل الصادرات والواردات المشتركة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢,٤ الدراسات الأجنبية

دراسة نازيير (٢٠١٥) بعنوان: "سعر الصرف ومحددات ميزان التجارة: أثره على ميزان المدفوعات"

Nazeer (2015) "**Exchange rate and determinants of Balance of Trade: its Impact on Balance of Payment**"

هدفت هذه الدراسة الى معرفة كيفية تأثر سعر الصرف بالميزان التجاري في بلد ما، بالإضافة إلى معرفة العلاقة ما بين سعر الصرف وميزان المدفوعات. أظهرت نتائج هذه الدراسة إلى وجود تأثير كل من الميزان التجاري وميزان المدفوعات على سعر الصرف، وكما يتأثر معدل النمو من خلال التغير في سعر الصرف، كما أظهرت إلى وجود علاقة كبيرة ما بين كل من الميزان التجاري وميزان المدفوعات على سعر الصرف. ومن خلال النتائج التي اظهرتها الدراسة، فقد واوصت الدراسة تغيير اسعار الصرف نحو الافضل لرفد ميزان المدفوعات التجارية وربط العلاقات التجارية مع عرض الطلب بشكل منظم يرفع من مستوى معدلات النمو. كم اوصت بمراقبة تغيرات اسعار الصرف المحلي.

دراسة باندي (٢٠١٣) بعنوان: "مرونة التجارة وشرط مارشال ليرنر في الهند"

Pandey (2013) "Trade Elasticies and Marchall-Lerner Condition in India(1993-2011)"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تحسن الصادرات الهندية مع زيادة سعر الصرف، لما له تأثير كبير في زيادة قيمة المستوردات، موضحاً بأن زيادة الدخل من الصادرات تؤدي إلى زيادة الإقبال والطلب على المستوردات، مما يؤدي ذلك إلى رفع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأسعار النسبية والذي ينتج عنها زيادة في قيمة المستوردات، مما ينشأ عنه حدوث تحسن في الميزان التجاري بتقديرات لمرونة التصدير والاستيراد بالاستعانة بمقاربة التكامل المشترك المتعدد المتغيرات. حيث أظهرت نتائج الدراسة اهمية التبادل التجاري واستقرار ميزان المدفوعات بما يحقق مبدا والتشاركية المتكاملة المرنة ما بين الصادرات وقيم المستوردات. ومن خلال النتائج التي اظهرتها الدراسة، فقد اوصت الدراسة بتحقيق التوزان ما بين القيم النسبية للصادرات والمستوردات تغيير وتنظيم سياسات ومجالات سعر الصرف النقدي المحلي لتعزيز الميزان التجاري.

دراسة تشين (٢٠١٣) بعنوان: "مرونة التصدير والاستيراد لليابان خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢) تقدير جديد"

Chinn (2013) "Export and Import Elasticities for Japan (1990-2012): New Estimate"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس نسبة الطلبات الإجمالية على الاستيراد والتصدير في اليابان على المستوى الجزئي للتركيب السلعي للتجارة الخارجية. أظهرت نتائج هذه الدراسة أن السلع المستوردة باستثناء الوقود غير مرتفعة المرونة بالنسبة للدخل، وأحادية المرونة بالنسبة للأسعار، فحين كانت المرونة السعرية متأثرة بالصادرات بالنسبة للأسعار، مما يدل ذلك إلى تحقيق شرط مارشال ليرنر، وبالتالي فإن تخفيض قيمة السعر يحسن من الميزان التجاري.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة كابرولیت (٢٠١٢) بعنوان: "اختبار شرط مارشال لیرنر في كینیا"

Caporale et al., (2012) " Testing the Marshll-Lerner Condition in Kenya (1996-2011)"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر انخفاض قيمة العملة على الميزان التجاري، حيث تم الاستعانة ببيانات ربعية عن الاقتصاد الكيني من خلال اختبار شرط مارشال ليرنر حول أثر انخفاض قيمة العملة على الميزان التجاري. حيث أظهرت نتائج هذه الدراسة أن انخفاض قيمة العملة في المدى الطويل له أثر إيجابي على استقرار ميزان المدفوعات وذلك من خلال التأثير على الميزان التجاري دون الحاجة إلى تحفيز حساب رأس المال عن ارتفاع سعر الفائدة. ومن خلال النتائج التي اظهرتها الدراسة، فقد اوصت بدعم الميزان التجاري من خلال استقرار قيم العملة على المدى الطويل.

دراسة عثمان وآخرون (٢٠١١) بعنوان: "النسخة الجديدة من نموذج الجاذبية في شرح التجارة الثنائية"

OSMAN et al., (2011) "The New Version of Gravity Model in explaning Bilateral Trade"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العوامل المحددة للتجارة الثنائية وإيجاد المحددات والحواجز على التجارة باستخدام نموذج الجاذبية، حيث تم تطبيق نموذج الجاذبية على (٣٠) دولة خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٠١). أظهرت نتائج هذه الدراسة أن معدل التضخم، والتحويلات، والناتج المحلي الإجمالي لها علاقة بالصادرات والواردات من كل الدول، وقد وجد وبشكل واضح أن المسافة بين الشركاء التجاريين تؤثر سلباً على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كل من الصادرات والواردات للدول، بينما حجم السكان للشركاء التجاريين يؤثر سلباً على الصادرات وإيجاباً على الواردات للثلاثين دولة (٣٠). ومن خلال النتائج التي اظهرتها الدراسة، فقد اوصت بتقوية التبادل التجاري وزيادة حجم مستوى القيم التجارية للصادرات والواردات بين الشركاء التجاريين، وتحجيم مؤشرات ودلالات التضخم.

دراسة يوز (٢٠١٠) بعنوان: "مرونة التجارة الثنائية لتركيا"

Uz (2010) " Bilateral Trade Elasticities of Turkey: (1980-1995)"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة المرونات طويلة المدى للتجارة الخارجية التركية مع الشركاء التجاريين. أظهرت نتائج هذه الدراسة عدم مرونة التجارة التركية بالنسبة للأسعار النسبية، وبالتالي فإن تخفيض قيمة العملة التركية سيكون له تأثير محدود على الميزان التجاري التركي، إلا أن التجارة الخارجية التركية كانت مرنة بالنسبة للدخل في المدى الطويل وغير مرنة في المدى القصير. ومن خلال النتائج التي اظهرتها الدراسة، فقد اوصت بأهمية رفع قيمة الميزان التجاري من خلال دعم القيمة والقوى الشرائية للعملة التركية

دراسة شين (٢٠٠٥) بعنوان: "اختبار محددات العجز في التبادل التجاري الكلي، الولايات المتحدة الامريكية"

Chinn (2005) "DOOMED TO DEFICITS? AGGREGATE U.S. TRADE FLOWS RE-EXAMINED"

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى استقرار الطلب على الصادرات والمستوردات للولايات المتحدة للفترة الممتدة ما بين (١٩٧٥-٢٠٠١). وأظهرت نتائج هذه الدراسة علاقة مستقرة للصادرات مع سعر الصرف والدخل الحقيقي العالمي، في حين كان استقرار العلاقة أقل بالنسبة للمستوردات، وهذا يعطي مؤشراً على انخفاض المرونة السعرية للمستوردات وبالتالي إمكانية تحسن الميزان التجاري الأمريكي مع قيمة الدولار. ومن خلال النتائج التي اظهرتها الدراسة، فقد اوصت برفع وزيادة مدخلات الانتاج من الصادرات لغايات استقرار سعر الصرف بمستوى يزيد المستوردات لوجود علاقة مستقرة للطلب على الصادرات.

دراسة كيشيب (٢٠٠٥) بعنوان: "آثر سعر الصرف على الميزان التجاري في غانا"

Keshab (2005) "Effects of Exchange Rate on the Trade Balance in Ghana (1970-2000)"

حاولت هذه الدراسة معرفة أثر سعر الصرف على الميزان التجاري لدولة غانا للفترة الممتدة (١٩٧٠-٢٠٠٠)، حيث استخدم الباحث بيانات السلاسل الزمنية لتقدير الميزان التجاري كدالة سعر الصرف الحقيقي الدخل المحلي والأجنبي. أظهرت نتائج هذه الدراسة إلى وجود علاقة مستقرة طويلة المدى بين كل من الصادرات والواردات وسعر الصرف الحقيقي، حيث أظهرت المرونة في الأجل القصير للواردات والصادرات إلى خفض قيمة العملة حسب شرط مارشال ليرنر. ومن خلال نتائج الدراسة ومن أجل تحسين التوازن التجاري في غانا أوصت الدراسة بضرورة تعزيز التنسيق ما بين سعر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصرف وسياسات إدارة الطلب والذي يستند على أسس اقتصادية في الأجل الطويل.

٢,٥ ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة التي تم الإشارة إليها أعلاه مواضيع متنوعة ومختلفة عن عنوان الدراسة الحالية؛ حيث كانتة معظم الدراسات في تركيا وغانا والولايات المتحدة الأمريكية وعلى غرار الدراسة الحالية التي أجريت في الأردن، كما وركزت الدراسة على المرونة السعرية والدخلية للتجارة الدولية الأردنية، وكذلك لقياس أثر الدخل على التجارة الدولية الاردنية، وقياس أثر الاسعار على التجارة الدولية الاردنية. وكذلك الأمر إختلفت الدراسة الحالة عن غيرها من الدراسات ومن حيث التركيز على التجارة الدولية بشقيها (الصادرات والواردات) والأدوات الإحصائية المطبقة والمنهج الإحصائي وهذا ما تم اتباعه في هذه الدراسة والتي تميزت عن باقي الدراسات بتسليط الضوء على المرونة السعرية والدخلية للتجارة الدولية للأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث
المبحث الأول: ملامح التجارة الدولية في الأردن

٣,١ تمهيد

اتبع الأردن في الآونة الأخيرة سياسة تجارية مبنية على الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الدولية، حيث يعد الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي بكافة أبعاده أحد مرتكزات السياسة الاقتصادية العامة للأردن حيث قام الأردن بفتح الباب أمام حركة التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي بهدف زيادة فرص النمو الاقتصادي من خلال توقيع الاتفاقيات الإقليمية العربية والعالمية، فانفتاح الاقتصاد الأردني على العالم بكل ما يوفره ذلك من امتيازات، وما يمليه من استحقاقات سينقله من مرحلة سابقة اتسمت بالحماية والدعم الحكومي إلى مرحلة قائمة على التحرر الاقتصادي ورفع الإنتاجية وتطوير الميزة التنافسية للقطاع الخاص وتطبيقاً لاستراتيجية التكامل مع الاقتصاد العالمي، وخاصة في ظل التحديات التي يضعها الانفتاح الاقتصادي والتجارة الدولية أمام الاقتصاد الأردني، فإنه من الضرورة العمل على توظيف التجارة الأردنية لمساهمة أكبر في تعزيز تنافسية الاقتصاد الأردني.

تنبع أهمية التجارة الدولية من الدور الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية، فهي ليست كما هو متعارف عليه تبادل سلع ومنتجات واستيراد مع دول العالم فحسب، بل تتعدى ذلك باعتبارها مؤشراً يعكس مستوى تطور الدولة الاقتصادي وانفتاحها على الأسواق التجارية العالمية ومدى قدرتها على منافسة الدول الأخرى، ومستوى تدفق رؤوس الأموال من الدول الأخرى إليها.

خطى الأردن خطوات هامة في مجال الإصلاح ومواكبة متطلبات عولمة الاقتصاد والانفتاح على الأسواق الخارجية، حيث تبنت الحكومات المتعاقبة منذ عام ١٩٨٩م برنامجاً طموحاً لإصلاح نظام التجارة وإزالة القيود أمام حركة رأس المال والاستثمار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأجنبي المباشر، وقد تضمن هذا البرنامج توقيع عدد من اتفاقيات التجارة الحرة مع بعض الدول العربية عام ١٩٩٨م، ومع دول الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٠م، وبنفس العام مع الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى إنشاء عدد من المناطق الصناعية المؤهلة في مناطق مختلفة داخل الأردن (QIZ)، وتوجت هذه الاتفاقيات بانضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٠م.(أبو ليلى، ٢٠١٥)

يعرض الجزء الآتي من الدراسة لمحة عن بعض المؤشرات الخاصة بالتجارة الخارجية الأردنية ابتداء بحجم الناتج المحلي الإجمالي، وحجم الصادرات والمستوردات، والميزان التجاري الأردني بالإضافة الى التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات

الجدول رقم (١): ناتج الإجمالي المحلي للفترة ١٩٩٠-٢٠١٧ (سنة الأساس ١٩٩٤)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	نسب النمو
	مليون دينار	%
1990	3432.1	3.4
1991	3564.7	3.8
1992	3967,3	11.2
1993	4151.1	4.6
1994	4358.7	5
1995	4627.7	6.2
1996	4724.2	2.1
1997	4871.3	3.1
1998	5027.5	3.2
1999	5199.7	3.4
2000	5417.5	4.2
2001	5701.6	5.2
2002	6034.2	5.8
2003	6285.2	4.2
2004	6823.7	8.6
2005	7379.6	8.1
2006	7976.9	8.1
2007	8629.0	8.2

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7.2	9253.1	2008
5.5	9759.9	2009
2.3	9985.5	2010
2.6	10243.8	2011
2.7	10515.3	2012
2.8	10812.8	2013
3.1	11147.6	2014
2.4	11413.2	2015
2	11642.9	2016
2	11872.3	2017

***المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي الأردني (اعداد مختلفة)**

يوضح الجدول رقم (١) حجم الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة اذ يعتبر مؤشر الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي توضح مدى ارتباط الاقتصاد المحلي بالتجارة الدولية، وبالرجوع الى الأرقام بشيء من التفصيل يلاحظ تأثر معدل النمو الاقتصادي بالعوامل والظروف الخارجية بشكل ملحوظ، حيث تراوح معدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة بين ٢% و ١١,٢%، وبمتوسط بلغ ٤,٧%، ومن الملفت للنظر الانخفاض الواضح في معدل النمو الاقتصادي في الفترة التي تلت الازمة المالية العالمية، والتي شهدت حالة عدم الاستقرار السياسي في دول الجوار، او ما يسمى بالربيع العربي ابتداءً من عام ٢٠٠٩م.

٣,٢ تطور التجارة الدولية الأردنية

انتهجت الحكومات الأردنية المتعاقبة سياسة الإصلاح الاقتصادي بهدف زيادة معدل النمو الاقتصادي، وجاء ذلك بناء على توصيات من البنك الدولي في محاولة منها للخروج من حالة الانكماش الاقتصادي التي عانى منها الاقتصاد الأردني وخاصة بعد منتصف الثمانينات، وفي اطار عضوية الاردن في منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠٠م، ومع ذلك استمر تزايد العجز في الميزان التجاري السلعي في الأردن، نتيجة زيادة الاعتماد على الاستيراد، ويوضح الجزء الآتي لمحة عن مدى تتطور حجم التجارة الدولية الاردنية بشقيها الصادرات والواردات.(وزارة الصناعة والتجارة، ٢٠١٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (٢): حجم الصادرات في الأردن للفترة ١٩٩٠ -٢٠١٧

السنة	الصادرات الكلية الف دينار اردني	السنة	الصادرات الكلية الف دينار اردني
1990	612,253	2004	2,306,626
1991	598,627	2005	2,570,222
1992	633,755	2006	2,929,310
1993	691,282	2007	3,183,707
1994	793,919	2008	4,431,113
1995	1,004,534	2009	3,579,166
1996	1,039,801	2010	4,216,949
1997	1,067,164	2011	4,805,873
1998	1,046,382	2012	4,749,570
1999	1,051,353	2013	4,805,234
2000	1,080,817	2014	5,163,029
2001	1,352,371	2015	4,797,583
2002	1,556,748	2016	4,396,514
2003	1,675,075	2017	4,474,223

المصدر: تقارير البنك المركزي الأردني (اعداد مختلفة)

يوضح الجدول رقم (٢) بأن الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤م كانت فترة صعبة على الاقتصاد والنمو الاقتصادي عام ١٩٩٢ الأردني بسبب أحداث أزمة الخليج وبسبب موقف الأردن من هذه الأحداث، وما نتج عنها من تقلص في المساعدات والمنح

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدولية، حيث بدأ الأردن عقداً فيما يعرف بالانكماش الاقتصادي، وعلى الرغم من ذلك بدء حجم الصادرات بالارتفاع منذ عام ١٩٩٥ ولغاية هذه الفترة، حيث بلغت قيمة الصادرات الوطنية (١٠٥٤١,٨٥٩) ألف دينار خلال الأعوام (٢٠٠٠-٢٠٠٥) والتي تدل على أن الأردن كانت بلد مصدرة، وبزيادة قدرها (١٩٩٩,٥) ألف دينار أو ما نسبته (١١%) عما كانت عليه في الفترة الأولى خلال الأعوام (١٩٩٩-١٩٩٠)، حيث بلغت آنذاك (٩٦١٩,٨٨٧) ألف دينار، وبذلك شهدت قيمة الصادرات الوطنية خلال فترة الدراسة نمو ملموس لدخول العديد من الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف إلى حيز التنفيذ الفعلي والتي ستعرض هذا الجزء من الدراسة لمحة عن هذه الاتفاقيات.

الجدول رقم (٣) يوضح حجم المستوردات في الأردن

السنة	المستوردات الف دينار اردني	السنة	المستوردات الف دينار اردني
1990	1,725,828	2004	5,799,241
1991	1,710,463	2005	7,442,864
1992	2,214,002	2006	8,187,725
1993	2,453,625	2007	9,722,194
1994	2,362,583	2008	12,060,895
1995	2,590,250	2009	10,107,696
1996	3,043,556	2010	11,050,126
1997	2,908,085	2011	13,440,215
1998	2,714,374	2012	14,733,749

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

15,667,344	2013	2,635,207	1999
16,280,189	2014	3,259,404	2000
14,537,182	2015	3,453,729	2001
13,720,374	2016	3,599,160	2002
14,488,605	2017	4,072,008	2003

***المصدر: تقارير البنك المركزي الأردني (اعداد مختلفة)**

يوضح الجدول رقم (٣) أن حجم المستوردات في الأردن خلال الأعوام ١٩٩٠ – ١٩٩٤ سجل ما يقارب (١٠٤٦٦,٥٠١) مليون دينار، وخلال الأعوام (١٩٩٥–٢٠٠٠) بلغ حجم المستوردات (١٧١٥٠,٨٧٦) مليون دينار يلاحظ حدوث ارتفاع ملموس في حجم المستوردات الأردنية خلال السنوات اللاحقة، إذ بلغت خلال الأعوام (٢٠٠٠–٢٠٠٥) ما قيمته (٢٧٦٢٦,٤٠٦) مليون دينار وبزيادة قدرها (١٠٤٧٥,٥٣٠) مليون دينار أو ما نسبته (١١,٥%) عما كانت عليه في الأعوام (١٩٩٥–٢٠٠٠)، وقد يعود السبب الرئيسي في ارتفاع حجم المستوردات بداية من عام ٢٠٠٨م، الى تداعيات الازمة المالية العالمية والربيع العربي وما رافقها من ارتفاع في أسعار المشتقات النفطية، وبعض السلع الأساسية خاصة المواد الغذائية.

٣,٣ مفهوم الميزان التجاري

الميزان التجاري عبارة عن رصيد العمليات التجارية من عمليات الشراء والبيع من السلع والخدمات، ويقصد به ايضا الفرق بين قيم الصادرات وقيم الواردات من السلع و

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخدمات خلال فترة معينة عادة تكون ثلاثة أشهر، ويعبر عنها بالمعادلة التالية:(يونس،٢٠٠٧)

رصيد الميزان التجاري للدولة = اجمالي صادرات الدولة (X)- اجمالي واردات البلد (Y)

يشكل الميزان التجاري أهم جزء في ميزان المدفوعات لأي دولة، كما يمكن أن يطلق عليه الميزان التجاري الدولي (Mebtoul,٢٠٠٩)، ويكون في إحدى الحالات الاتية:

١- فائض الميزان التجاري: وذلك يعني بأن صادرات البلد من السلع والخدمات أكثر من وارداتها، ونقول حينها فائض في الميزان أو ما يطلق عليه الفائض التجاري ومن الامثلة عليه كندا، ألمانيا، اليابان، وتعتبر هذه الدول من أهم الأمثلة عن الميزان التجاري الايجابي، لأنها تتمتع باقتصاد مستقر.

٢- عجز في الميزان التجاري: وذلك يعني أن البلد لا يقوم بالتصدير بالقدر الكافي و هذا ما يطلق عليه بالعجز التجاري، ولكن ليس بالضرورة أن ينظر إلى هذا المفهوم بنظرة سلبية بل كحدث دوري متصل بالدورة الاقتصادية، البلدان ذات الاقتصاد المتنامي مثل الولايات المتحدة الامريكية و هونغ كونغ و أستراليا بها عجز تجاري، هذه الدول لها القدرة لمواجهة الطلب المحلي الضخم في فترات التوسع الاقتصادي.

٣- توازن الميزان التجاري: وهو الحالة التي يتم فيها تساوي حجم قيمة الصادرات مع حجم قيمة المستوردات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (٤) الميزان التجاري الاردني للفترة

السنة	العجز في الميزان التجاري مليون دينار أردني	نسبة العجز للناتج المحلي الإجمالي
1992	-1580.25	-43.8%
1993	-1762.34	-45.4%
1994	-1568.66	-36.0%
1995	-1585.72	-33.6%
1996	-2003.76	-40.8%
1997	-1840.92	-35.8%
1998	-1667.99	-29.7%
1999	-1583.85	-27.4%
2000	-1541.7	-25.7%
2001	-1423	-22.4%
2002	-1227.1	-18.1%
2003	-1415.3	-19.6%
2004	-2395.1	-29.6%
2005	-3556.3	-39.8%
2006	-3584.7	-33.6%
2007	-4574.2	-37.7%
2008	-5084.4	-32.6%
2009	-4448.8	-26.3%
2010	-4823.8	-25.7%
2011	-6261.7	-30.6%
2012	-7486.6	-34.1%
2013	-8270.1	-34.7%
2014	-8495.6	-33.4%
2015	-7336.2	-27.5%
2016	-6807.3	-24.8%
2017	-7593.2	-26.7%

يلاحظ من الجدول السابق رقم (٤) والذي يشر إلى حجم العجز في الميزان التجاري أن جميع قيم الميزان التجاري خلال فترة الدراسة كانت سالبة، وذلك لان حجم المستوردات يفوق حجم الصادرات الأردنية، كما يلاحظ من الجدول ارتفاع قيمة العجز بشكل ملحوظ ابتداءً من عام ٢٠٠٧ وذلك بسبب تداعيات ظروف عدم الاستقرار السياسي بالمنطقة والأزمة المالية العالمية وما رافقها من زيادة في أسعار المشتقات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النفطية واهم المواد الأساسية الأمر الذي انعكس على حجم المستوردات بشكل كبير نظرا لاستيراد الأردن لهذه السلع من العالم الخارجي. بالإضافة إلى انخفاض الصادرات خاصة لدول الجوار والدول العربية والتي تعتبر السوق الرئيسي للسلع الأردنية. وبشكل عام تراوح حجم العجز في الميزان التجاري بين (١٢٢٧,١-) مليون دينار في عام ٢٠٠٢ و (٨٤٩٥,٦-) مليون دينار في عام ٢٠١٤ وبمتوسط بلغ (٣٨٤٣,٠٢-) مليون دينار خلال فترة الدراسة. أما نسبة العجز في الميزان التجاري للناتج المحلي الإجمالي فقد تراوحت بين (١٨,١٪-) في عام ٢٠٠٢ و (٤٥,٤٪-) في عام ١٩٩٣ وبمتوسط بلغ (٣١,٤٪-) من الناتج المحلي الإجمالي.

٣,٤ التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات لأهم الدول ٢٠٠٨-٢٠١٧

الجدول رقم (٥) اهم الدول التي يقوم الاردن بعملية التبادل التجاري معها منذ عام(٢٠٠٨-٢٠١٧)

التوزيع الجغرافي للصادرات											
الدولة	المتوسط	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨
الدول العربية	**0.49**	0.46	0.49	0.51	0.51	0.54	0.49	0.47	0.50	0.52	0.42
دول الاتحاد الأوروبي	**0.04**	0.03	0.03	0.03	0.04	0.04	0.05	0.05	0.04	0.03	0.04
الولايات المتحدة	**0.19**	0.25	0.24	0.21	0.18	0.18	0.17	0.15	0.16	0.17	0.17
الهند	**0.11**	0.08	0.08	0.09	0.09	0.07	0.11	0.13	0.13	0.14	0.21
التوزيع الجغرافي للمستوردات											
الدولة	المتوسط	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدول العربية	**0.31**	0.24	0.23	0.26	0.30	0.31	0.36	0.37	0.35	0.32	0.33
دول الاتحاد الأوروبي	**0.21**	0.22	0.24	0.22	0.20	0.22	0.18	0.20	0.21	0.21	0.21
الولايات المتحدة	**0.06**	0.10	0.07	0.06	0.06	0.06	0.07	0.06	0.06	0.07	0.05
الصين	**0.11**	0.13	0.14	0.13	0.10	0.10	0.10	0.10	0.11	0.11	0.10

يلاحظ من الجدول السابق رقم (٥) والذي يشير إلى التوزيع الجغرافي للصادرات والمستوردات خلال أخر عشر سنوات من فترة الدراسة (٢٠١٧-٢٠٠٨) أن معظم الصادرات الأردنية تتوجه للأسواق العربية وبنسبة بلغ متوسطها ٠,٤٩ من إجمالي الصادرات وهذا يعني أن الأسواق العربية وخاصة دول الجوار هي المنفذ الرئيسي للسلع الأردنية وهذا قد يرجع إلى تأثير قرب المكان ووجود لغة مشتركة واتفاقيات التجارة الحرة مع هذه الدول ونوع السلع المصدرة إلى هذه الدول. السوق الثاني الذي يعتبر مستورد رئيسي للسلع الأردنية هي سوق الولايات المتحدة حيث تشكل الصادرات الأردنية للسوق الأمريكي ما نسبته ٠,١٩ من إجمالي الصادرات الأردنية كما يلاحظ ارتفاع هذه النسبة في السنوات الأخيرة نظرا لإبرام عدد من اتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة. وبدرجة اقل تعتبر الهند سوق مهم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للصادرات الأردنية حيث تبلغ نسبة الصادرات الأردنية للهند في أخر عشر سنوات ٠,١١ أما نسبة الصادرات لدول الاتحاد الأوروبي فقد بلغت بالمتوسط ٠,٠٤خلال أخر عشر سنوات.

أما على جانب المستوردات فيعتمد الأردن على الاستيراد من الدول العربية ودول الاتحاد الأوروبي بشكل رئيسي وبنسب بلغت بالمتوسط ٠,٣١ و٠,٢١ على التوالي خلال أخر عشر سنوات وبدرجة اقل الصين والولايات المتحدة وبنسب بلغت بالمتوسط ٠,١١ و٠,٠٦ على التوالي. وبالتالي ارتبطت المستوردات الأردنية بقرب المكان ووجود حدود مشتركة واتفاقيات تجارية مع الدول المصدرة بالإضافة إلى تطور الأسواق ونموها.

٣,٥,١ السياسة التجارية الأردنية

قام الأردن ومنذ منصف التسعينيات بمراجعة سياساته التجارية الدولية بهدف الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، لذلك لجأ الأردن إلى اتخاذ العديد من الإجراءات لتحرير تجارته من التحديات والعوائق التي تواجه من خلال إعفاء السلع المستوردة من الرسوم الجمركية وخاصة المواد الخام والسلع الوسطية والمدخلات المستخدمة في الإنتاج الزراعي، وهدفت هذه السياسة إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات السلعية في الأسواق الأردنية وكذلك أسواق التصدير، وفي سبيل ذلك اتخذت الأردن عدة إجراءات،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي. (الرشيد، ٢٠١١)

١-العمل على تخفيض معدلات الرسوم الجمركية وذلك من خلال تقليل الاختلافات في الرسوم الجمركية وخاصة المفروضة على المستوردات.

٢-تيسير الإجراءات المطلوبة للحصول على رخص الاستيراد لجميع السلع باستثناء الأمور المتعلقة بالأمن القومي والبيئة الدينية والمتطلبات الصحية والأمان.

٣-تحديد رسوم رخص الاستيراد بنسبة (٥%) من قيمة السلعة المستوردة.

٤-تكليف دائرة الجمارك بصلاحيات تقييم ثمن البضاعة المستوردة بناءً على أسعار السلع الدولية والمثبتة في الفواتير.

وبذلك يعد الأردن اليوم في مقدمة دول العالم الرائدة في تجربة الانفتاح الاقتصادي التي حظيت باحترام الدول، فقد استمدت السياسة التجارية الخارجية إطارها العام من فلسفة الانفتاح الاقتصادي على العالم من خلال التعامل مع الشركاء التجاريين والتي تقوم على أسس من التكافؤ وتحقيق المصالح المشتركة، بالإضافة إلى تعزيز آليات السوق المفتوحة وتشجيع روح المبادرة الفردية وكذلك العمل على تعميق مناخ الحرية الاقتصادية وخلق بيئة تنظيمية ومحابية للاستثمار والإنتاج. (سنيسي، ٢٠١٠)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استطاع الاردن خلال فترة وجيزة أن يعزز ويقوي روابط العلاقات التجارية ما بينه وبين الدول الأخرى من خلال اتفاقيات منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى وعدد من اتفاقيات التجارة الحرة على المستوى الثنائي مع الدول الشقيقة، بالإضافة إلى عقد اتفاقيات عديدة للشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وإلى جانب ذلك توقيعه اتفاقيات تجارة حرة مع دول رابطة سنغافورة (سنيسي، ٢٠١٠).

كما عمد الأردن إلى تشجيع الاستثمار ومنع الازدواج الضريبي مع عدد من الدول العربية والأجنبية من أجل توفير بيئة جاذبة للاستثمارات، إذ وقع أكثر من (٣٢) اتفاقية استثمار ثنائية، و(٢٩) اتفاقية منع ازدواج ضريبي، وإلى جانب ذلك عمد إلى وضع الأطر القانونية لعمليات التبادل التجاري وإنشاء اللجان المشتركة العليا والوزارية والفنية لتعزيز وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بينه وبين شركائه التجاريين ومواجهة كل الصعوبات والتحديات التي تواجه الصادرات والاستثمارات الأردنية سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، كل هذه الأحداث والدور الذي لعبته في تعزيز مبدأ الشفافية وتعميق الفهم لدى الدول الأعضاء بالسياسات والإجراءات التجارية، حيث أشاد العديد من الدول الأعضاء بالنهج الذي أتبعه الأردن بسياسة الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الدولية في تحقيق معدلات نمو في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة للنمو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المضطرد في حجم الصادرات الأردنية (مؤسسة تشجيع الاستثمار،٢٠١٥)

كما سعى الأردن إلى تحفيز وتعزيز البينة الاستثمارية، ودعم الصادرات الأردنية، وتنشيط حركة التجارة الدولية، من خلال إتباع عدد من الاستراتيجيات، والتي تمثلت على النحو الآتي: (وزارة التخطيط والتعاون الدولي،٢٠١٧)

أولاً: تنشيط التجارة الدولية الأردنية:

وذلك من خلال القيام بالإجراءات التالية:

١- تطوير وتحديث التشريعات والنظم :قدمت الحكومة الأردنية قانوناً مؤقتاً عام ٢٠١٣م، لكي تعمل على تطوير التشريعات من القوانين والأنظمة والتعليمات بهدف تحفيز بيئة الاستثمار لمواكبة التطورات التي تحدث في محيطه ودفع عجلة التنمية الاقتصادية .

٢- تطوير السياسات المالية والنقدية :يعتبر الأردن من أقل الدول فرضاً للرسوم الجمركية وأعلاها من حيث البضائع المفروض عليها رسوماً صفرية من بين عدد من دول آسيا حسب تقرير البنك الدولي (٢٠٠١)، وبالتحديث والتعديل للتشريعات والقوانين خطى الأردن خطوات استراتيجية لتعزيز قوته التنافسية وتحرير التجارة لمواكبة متطلبات الأسواق الخارجية، وخلال هذه الفترة أنجز الأردن تحسناً واضحاً

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في قدرته التنافسية في التجارة الدولية. كما أكد (البنك الدولي، ٢٠٠٤) على تحسين الأردن لقدرته التنافسية في التجارة الدولية الأردنية باتباعه اقتصاديات الحجم أو تجميع الإنتاج، مما أدى إلى تحسين وتطوير قدرة الأردن التنافسية، وذلك من خلال :

أ. تميز أداء القوى العاملة الأردنية بالمهارة.

ب. توفر موارد المناجم والتعدين الهامة كشركات البوتاس والفوسفات.

ج. وجود أماكن ثرية مميزة كالبتراء والتي تعتبر أحد عجائب الدنيا السبع، وغيرها من الآثار وبشكل يعطي الاردن ميزة نسبية في مجال الصادرات السياحية.

د. تطور المؤسسات السياسية والاقتصادية في الأردن مقارنة مع دول الجوار .

٣-الانضمام للمنظمات التجارية الدولية ونهج سياسة التحرير التجاري: أصبح الأردن في العام ٢٠٠٠ عضواً في منظمة التجارة العالمية، ولتحقيق ذلك عمدت الحكومة إلى:(العتوم، ٢٠٠٠)

أ. تعديل كافة التشريعات التي لا تتوافق مع متطلبات الانضمام للمنظمة، مثل قواعد المنشأ، والضريبة العامة على المبيعات وقانون الجمارك.

ب. الالتزام بقواعد المنشأ والالتزام بالعلامات التجارية وحقوق الطبع والتأليف، وكذلك حماية تنوع الإنتاج، وحماية الملكية الفكرية وبراءة الاختراع .

٤-عقد الاتفاقيات التجارية بجميع أنواعها والالتزام بقواعدها :لدفع عجلة الانفتاح الاقتصادي والتنمية إلى الأمام وقع الأردن عدداً من الاتفاقيات الثنائية والجماعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لدعم وتعزيز وتقوية أواصر التعاون التجاري بين دول العالم المختلفة، وسنذكر هنا أهم هذه الاتفاقيات :

أ. الاتفاقية الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية :وبحكم هذه الاتفاقية تستطيع شركات الأردن وأمريكا دخول أسواق الدولتين دون قيود تذكر، كما ويمكن للأردن التصدير لأمريكا من خلال ثلاث اتفاقيات تسمح بالإعفاء الكامل أو التخفيض الجمركي تدريجياً للتجارة بين الطرفين، وهذه الاتفاقيات تتمثل:

- نظام الأفضليات المعمم وفيه إعفاء كامل للجمارك((Generalized System Preference (GSP
- اتفاقية التجارة الحرة (Free Trade Area (FTA) .
- اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (Qualifies Industrial Zone QIZ)(الخطيب، ٢٠٠٤).

ب. الاتفاقية الجماعية مع الاتحاد الأوروبي :في عام ١٩٩٩م تم توقيع الشراكة الأوروبية التي دخلت حيز التنفيذ في عام ٢٠٠١م، ومن أهم أهداف هذه الاتفاقية:

- إيجاد منطقة تجارة حرة بحلول عام ٢٠١٠م.
- قيام الأردن بتخفيض معدلات الجمارك على السلع الأوروبية مقابل السماح للصادرات الأردنية بدخول الدول الأعضاء بدون أية رسوم جمركية أو إضافية.

ج. الاتفاقية الجماعية مع الدول العربية: تعتبر هذه الاتفاقية خلفاً للسوق العربية الذي أسس عام ١٩٦٤م، ومن أهم أهدافها:(البنك الدولي، ٢٠٠٤)

- تخفيض التعرفة الجمركية على المستوردات تدريجياً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم والمعيقات المختلفة.
- الإعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل .

د. **الشراكة التجارية مع العراق:** بموجب هذه الاتفاقية زود العراق للأردن (٤) ملايين طن من النفط الخام بسعر ($٢٠) للبرميل الواحد في عام ١٩٩١م، وكذلك تم تزويده بمليون طن من منتجات النفط بالسعر العالمي، وعليه بلغت القيمة الإجمالية للتعاقد (٧٥٠) مليون دولار، وهذا تضمن ما مقدارها (٣٠٠) مليون دولار، كذلك كان هناك ومازال تبادل كبير لسلع غذائية ومواد طبية يتم تصديرها بالرغم من تراجع الحجم التجاري فيما بين البلدين(الرشيد وطارق،٢٠١١)

هـ. الاتفاقيات الثنائية بين الدول العربية ومن أهمها ما يلي:

- اتفاقية تجارة حرة ثنائية: تم توقيع هذه الاتفاقية مع سبعة دول وعلى النحو التالي:

أ- **(إعفاء جمركي جزئي):** حيث تم توقيع هذه الاتفاقية مع أربع دول عربية وهي: (مصر، وسوريا، والسعودية، وتونس).

ب- **(إعفاء جمركي كلي):** حيث تم توقيع هذه الاتفاقية مع ثلاث دول عربية وهي: (البحرين، الكويت، والإمارات العربية المتحدة) .

- **اتفاقية تجارة ثنائية:** تم توقيع هذه الاتفاقية مع أربع دول عربية، ودولة غير عربية عام٢٠٠١، وعلى النحو التالي:

أ- (إعفاء جمركي كلي): حيث تم توقيع هذه الاتفاقية مع أربع دول عربية وهي: (فلسطين، والجزائر، والسعودية، وليبيا).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و. تشجيع الاستثمار الأجنبي:

خطى الأردن خطوات هامة لتحفيز وجذب الاستثمار الأجنبي، ومن أجل ذلك عمد إلى:

- **التوسع في الخصخصة للمشروعات العامة :**

ومن أهم أهداف الخصخصة ما يلي:(الطائي، ٢٠٠٥)

- العمل على رفع كفاءة المشروعات وتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية.
- وقف نزف المال العام والحد من اللجوء إلى الاقتراض الخارجي.
- تعميق سوق رأس المال المحلي .

ومن الشركات التي جرى خصخصتها بصورة رسمية، هي:

-مؤسسة النقل العام.

-منتجع حمامات ماعين.

-شركة الاتصالات الأردنية.

-شركة مناجم الفوسفات الأردنية.

-ميناء الحاويات في العقبة.

-قطاع الطاقة.

-محفظة المؤسسة الأردنية للاستثمار.

-بناء جسور التعاون السياسي العربي والإقليمي والدولي: (سنيسي، ٢٠١٠)

تعمل الإدارة السياسية وباستمرار على الحفاظ على علاقات طيبة مع كافة الدول، وتقدم التزاماتها تجاه الدول الأخرى في ظل شفافية السياسات والتوجهات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-إنشاء المناطق الصناعية المؤهلة :

في عام ١٩٩٨م أسست الحكومة منطقة صناعية في إربد، واثنتان من المناطق موزعة على مناطق المملكة في مدن صناعية وحرفية، وأربع مناطق صناعية مملوكة للقطاع الخاص، كما عمدت الحكومة الأردنية إلى تقديم تسهيلات كبيرة للمناطق الصناعية المؤهلة فلا ضرائب ولا جمارك أو كوتا.

-التجارة الإلكترونية (الطائي، ٢٠٠٥)

في عام ٢٠٠٢م تم إطلاق مبادرة Reach Initiative لتطوير تكنولوجيا المعلومات والمساهمة في تطوير ودعم التجارة الإلكترونية، كما تدعو هذه المبادرة إلى التعاون المشترك بين القطاعين العام والخاص في مجال الإفادة من الخدمات التكنولوجيا المتطورة، حيث تم استخدام الحاسوب في الأردن فشمل المدارس، وأصبح حوالي (٤%) من السكان يمتلكون أجهزة الحاسوب الخاصة، بالإضافة إلى اتساع خدمات الانترنت، ومن أجل تفعيل التجارة الإلكترونية وتحفيزها أقرت الحكومة الأردنية قانون المعاملات الإلكترونية رقم (٨٥) لسنة ٢٠٠١م ليكون بذلك أول قانون أردني ضمن حزمة تشريعات تكنولوجيا المعلومات، وثاني قانون عربي بعد تونس في مجال المعاملات الإلكترونية.

-إعلان مدينة العقبة منطقة اقتصادية خاصة: (الطائي، ٢٠٠٥)

في عام ٢٠٠١م تم الإعلان عن مدينة العقبة منطقة اقتصادية خاصة، والذي جاء تأسيسها كأحد أدوات حل إشكاليات الاقتصاد الأردني وذلك من خلال تعظيم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معدلات النمو الاقتصادي وخلق عدد كبير من فرص العمل عن طريق بناء البيئة الاستثمارية النموذجية المنافسة الضرورية لجذب حجم كبير من الاستثمارات الأجنبية والمحلية المباشرة .

-تحفيز المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة :

يعتبر تطوير المشاريع الصغيرة وتشجيع إقامتها والمشاريع المتوسطة من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام، والدول النامية بشكل خاص، باعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى، ولذلك أولت دول كثيرة هذه المشاريع اهتماماً متزايداً، وقدمت لها العون والمساعدة بمختلف السبل ووفقاً للإمكانيات المتاحة.

٣,٥,٢ الصعوبات والمعيقات التي تواجه التجارة الاردنية الخارجية

تعاني جميع الدول النامية من مشاكل عدة في تجارتها الخارجية، وخاصة الأردن، ويعود ذلك إلى مجموعة من الأسباب والعوامل، ومن أهمها: (البطاينة، والمساعيد، ٢٠١٥)

١) انخفاض حجم الصادرات الأردنية خلال فترة الدراسة مما أدى الى حدوث العجز في الميزان التجاري

٢) تركز الصادرات في مجموعة محددة من الدول واهمها السعودية، والهند، والصين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣) تركز الصادرات في مجموعة من السلع المحدودة وخاصة المواد الأولية والسلع الزراعية والالبسة

٤) استمرار العجز في الميزان التجاري :حيث يعاني الاردن من ارتفاع كلفة انتاج المواد التصديرية مقارنة مع الدول الاخرى مثل مصر الهند الصين والتي تقل فيها نسبة الكلف الانتاجية لصادرتها بقيم عالية مما يؤدي الى فقدان الاردن للتنافسية التجارية مع الدول العالمية، علما بان اغلب الصادرات الاردنية تعجز عن تغطية بعض من العجز في الميزان التجاري

ولكي يستطيع الأردن زيادة مستوى مشاركته في التجارة الدولية، يجب عليه القيام بما يلي:

أ. زيادة الإنتاج الاقتصادي لتأمين الفائض عن حاجة الأسواق الداخلية، وذلك من خلال: (وزارة الصناعة والتجارة،٢٠١٧)

- تنويع مصادر الإنتاج المعد للتصدير وإيجاد مصادر جديدة للصادرات.
- زيادة الاهتمام بتصنيع المواد الأولية الإنتاجية والصناعية لغايات تصديرها ورفع مستوى جودة الإنتاج المحلي ضمن المواصفات والمقاييس العالمية بما يلبي حاجات ورغبات الأسواق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. تطوير ودعم قطاع الصناعات التصديرية، وذلك من خلال: (وزارة الصناعة والتجارة،٢٠١٧)

- العمل على تحفيز قطاع الصناعات التصديرية وذلك بتشجيع الاستثمار في هذا المجال بزيادة تدفق راس المال المحلي والخارجي، حتى تزداد القدرة على التصدير للأسواق الخارجية.
- البحث عن تشاركية فاعلة ونشطة مع الأسواق العالمية الجديدة لوضع بدائل متاحة من الأسواق. – دعم مستوى التشاركية الفاعلة ما بين القطاعات التجارية الخاصة والعامة محليا.
- تصويب اوضاع الميزان التجاري من خلال المشاركة الجادة ما بين القطاع الخاص والعام.
- زيادة مستوى الاستثمار في الصناعات التصديرية ودعمهما ماليا من مختلف القطاعات.
- رفع نسب الاعفاءات الضريبية والجمركية لتحفيز الاقتصاد الوطني المحلي من خلال دعم وتشجيع الاستثمارات المتعددة في مختلف المجالات الإنتاجية.
- دعم ومتابعة الاستثمارات الخارجية وتعزيز الاتفاقات التجارية لرفع حجم التبادل التجاري مع الاسواق العالمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- رفع مستوى الانتاج والسلع التصديرية لتحقق التنافسية العالمية مع الاسواق الخارجية.

ومن خلال ما تقدم يرى الباحث ان هناك العديد من الإجراءات التي تم اتخاذها من اجل تمكين الاقتصاد الأردني، لتحسين الاداء الاقتصادي والميزان التجاري على المدى الطويل مع الشركاء التجاريين، وبما ينعكس بشكل ايجابي على مستويات التبادل التجاري، وتحسين ميزان المدفوعات وتحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع
منهجية الدراسة
اختبار الفرضيات والنتائج والتوصيات

٤,١ تمهيد

قام الباحث من خلال هذا الفصل بالتطرق إلى التعريف بالمنهج الأمثل الذي سيخدم هدف الدراسة بالإضافة إلى التعريف بالمتغيرات الاقتصادية التي تم اختيارها لاختبار فرضيات الدراسة وسبب اختيارها مع الإشارة إلى مصادرها، وتوضيح الاختبارات الإحصائية التي تخدم متطلبات الدراسة والتي تم استخدامها، وأخيراً بيان النتائج المتحصل عليها والاستنتاجات ليتم استخلاص مجموعة من التوصيات.

٤,٢ الأساليب الإحصائية المستخدمة

بعد ما تم تحديد متغيرات الدراسة بالاعتماد على الدراسات السابقة خاصة دراسة (Goldstain&Khan,١٩٨٥) المشار اليها في الاطار النظري للدراسة تم استخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة لهذه البيانات بالاعتماد على برمجية EVIEWS، وذلك بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها ومن ثم صياغة النتائج والتوصيات ويمكن توضيح ذلك بما يلي:

٤,٣ تحليل البيانات واختبار الفرضيات

٤,٣,١ الاختبارات المستخدمة

بسبب التطور في مجال الاقتصاد القياسي وتحليل السلاسل الزمنية، فقد اهتم بالخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية من حيث استقرار أو عند استقرار لتلك السلاسل، وخاصة بعدما نشر (Nelson&Plosser,١٩٨٢) دراستهما التي أكدا فيها أن معظم السلاسل الزمنية المالية للولايات المتحدة الأمريكية تحتوي على جذر الوحدة (Unit Root) أي أن معظم السلاسل الزمنية غير مستقرة (Non-Stationary)،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالتالي فإن تطبيق الأساليب القياسية التقليدية على بيانات غير مستقرة إحصائياً سيؤدي إلى إظهار نتائج غير دقيقة أو زائفة، لذلك ستقوم الدراسة الحالية بتطبيق اختبارات جذر الوحدة مثل اختبار ديكي فولر (Dickey-Fuller) وفيليبس بيرون (Phillips Peron)، للتأكد فيما إذا كانت هذه البيانات للمتغيرات المدروسة مستقرة أم غير مستقرة. (Seddighi et al, ٢٠٠٠)

وعند التحقق من وجود جذر الوحدة (Unit Root) في السلاسل الزمنية فيمكن الكشف عن وجود اتجاه (Trend) أم لا، والمتوفرة ضمن أشكال اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey-Fuller)، مع تحديد عدد سنوات الإبطاء لمعرفة هل يحتوي اتجاه أم لا، بحيث يتم إدخاله في حالات إجراء عمليات الانحدار المختلفة، لأن وجود اتجاه في البيانات للمتغيرات الداخلة في نموذج اقتصادي سيؤدي إلى ظهور أثر ذلك الاتجاه في معاملات المتغيرات الأخرى، وإذا كانت السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى نأخذ الفرق الأول ويعاد اختبار الاستقرار مرة أخرى، فإذا لم تكن مستقرة نأخذ الفرق الثاني وهكذا، إلى أن تصبح السلسلة الزمنية الواحدة تتصف بالاستقرار، وعادة لا يتحقق استقرار السلاسل الزمنية إلا بفترات إبطاء أعلى من الدرجة الأولى، لذلك فإن اختبار ديكي فولر لفترة الإبطاء الأولى قد لا تكون مناسباً لإظهار استقرار السلاسل الزمنية، لذلك ستستخدم هذه الدراسة أحد أشكال الاختبار الذي يوفر فترة إبطاء أعلى مثل (Augmented Dickey-Fuller) و(Phillips & Perron)

٤,٣,١,١ اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test):

غالباً ما تتسم البيانات بوجود تغيرات هيكلية تؤثر على درجة استقرار السلاسل الزمنية، لذا يعد تحديد درجة الاستقرار مهماً قبل اختبار العلاقات بين المتغيرات، حيث يتطلب ذلك عدم استقرار البيانات وتكاملها من نفس الدرجة (السحيباني، ٢٠٠٧)، فإذا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كانت سلسلة الفروق الأولى من سلسلة المتغير العشوائي مستقرة، فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من المرتبة الأولى أي (Integrated of Order)(١)

أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفروق الثانية (الفروق الأولى للفروق الأولى) فإن السلسلة الأولى تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي I(٢) وهكذا، إذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة يقال إنها متكاملة من الرتبة صفر، وهو بذلك لا يحمل جذر الوحدة، أي I(٠)، بشكل عام فإن السلسلة (X_t) تكون متكاملة من الدرجة (d) إذا كانت ساكنة عند مستوى الفروق (d)، لذا فإنها تحتوي على عدد (d) جذر وحدة (Seddighi et al., 2000).

وقد وضحت العديد من الدراسات ومنها دراسة (Nelson and Polsser, ١٩٨٢) أن أغلب السلاسل الزمنية تحتوي جذر الوحدة، وكذلك بينت الدراسات التي قام بها Stock and Watson (١٩٨٩) أن مستويات تلك السلاسل الزمنية غير مستقرة، وهذا يعني أن متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عن الزمن بوجود جذور الوحدة في أي سلسلة زمنية، والتي من شأنه أن يؤدي إلى وجود ارتباط زائف ومشاكل في التحليل والاستدلال القياسي (العبدلي، ٢٠٠٥). ويوجد هناك عدد من الاختبارات التي يمكن استخدامها للتأكد من وجود أو عدم وجود جذر الوحدة، أي لتحديد مدى استقرار السلسلة الزمنية منها طريقة (PP)(Phillips and Perron 1988). واختبار ديكي فوللر المطور (ADF)(Augmented Dickey-Fuller) وقد يختلف (PP) عن (ADF) بكونه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق والذي يأخذ في الاعتبار الارتباط في الفروق الأولى في سلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير معلمي (Nonparametric Correction) ويسمح بوجود متوسط لا يساوي صفر واتجاه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خطي للزمن. ويستخدم لاختبار استقرار المتغيرات المستعملة عبر الزمن (Gujarati & Porter, ٢٠٠٩)، والاختبارات التقليدية، لاستقرار السلاسل الزمنية على غرار اختبار ديكي فولر وفيليبس بيرون تختبر فرضية وجود جذر الوحدة (وبالتالي عدم استقرار السلسلة الزمنية) كفرضية عدمية.

قبل إجراء الانحدار لا بد من التأكد من الفروض التي يتطلبها نموذج الانحدار حتى نحصل على نتائج حقيقة وليس نتائج مزيفة، وهذه الفروض هي كما يلي:

- اختبار الاستقرارية
- اختبار الارتباط المتعدد
- اختبار الارتباط الذاتي
- اختبار تجانس التباين للأخطاء

٤,٣,١,٢ اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

ومن أجل اختبار استقراريه السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تم استخدام كل من اختبار ديكي فولر المطور وفيليبسبيرون وذلك للتأكد من استقراريه السلاسل الزمنية حيث أن عدم استقراريه السلاسل الزمنية يؤدي إلى نتائج انحدار مزيفة غير حقيقية، وبالتالي تم إجراء الاختبارين لمتغيرات الدراسة عند المستوى وتبين من خلال النتائج في الجدول (٦) إن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى, لذلك لابد من اخذ الفرق الأول لكافة المتغيرات ومن ثم إعادة الاختبار، وبعد اخذ الفرق الأول تبين من خلال الاختبارين (ديكي فولر المطور وفيليبس بيرون) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت اقل من ٥% لكلا الاختبارين رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة إي أن السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت مستقرة عند الفرق الاول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٦) اختبار فيليبس بيرون(PP)واختبار ديكي فولر المطور(ADF)

المتغير		ADF(prob)	PP(prob)	النتيجة
LOGIM	المستوى	0.7834	0.7838	غير مستقرة
	الفرق الأول*	0.0036	0.0036	مستقرة
LOGEX	المستوى	0.4513	0.4206	غير مستقرة
	الفرق الأول*	0.0006	0.0006	مستقرة
LOGGDP	المستوى	0.8746	0.5284	غير مستقرة
	الفرق الأول*	0.0371	0.0328	مستقرة
LOGPEX	المستوى	0.7877	0.7877	غير مستقرة
	الفرق الأول*	0.0223	0.0237	مستقرة
LOGPIM	المستوى	0.0897	0.1086	غير مستقرة
	الفرق الأول*	0.0000	0.0000	مستقرة
LOGWGDP	المستوى	0.8657	0.8657	غير مستقرة
	الفرق الأول*	0.0108	0.0124	مستقرة

***المصدر: من إعداد الباحث – مخرجات برمجية** E-Views **بدون الحد الثابت والمتجه الزمني**

LOGIM: لوغاريتم المستوردات.

:LOGEXلوغاريتم الصادرات.

LOGGDP: لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي.

LOGPEX: لوغاريتم أسعار الصادرات.

LOGPIM: لوغاريتم أسعار المستوردات.

LOGWGDP: لوغاريتم الناتج المحلي .

تقدير دالة المستوردات

٤,٣,١,٣ اختبار الارتباط المتعدد

قبل إجراء الانحدار المتعدد لا بد من التأكد من عدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة يبين الجدول (٧) نتائج اختبار الارتباط بين المتغيرات المستقلة, حيث يتبين من النتائج عدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول(7) نتائج اختبار الارتباط بين المتغيرات المستقلة.

	LOGGDP	LOG (PIM / PEX)
LOGGDP	1	0.27
LOG (PIM / PEX)		1

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات **EVIEWS**

٤,٣,١,٤ اختبار الارتباط الذاتي

تم استخدام اختبار Breusch-Godfrey للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء ويتضح من النتائج في جدول(٨) ومن خلال قيمة الاحتمالية والتي كانت اكبر من ٥% عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء حيث يتم قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء , ورفض الفرضية البديلة بوجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء

جدول(8) نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.065331	Prob. F(2,15)	0.9370
Obs*R-squared	0.172710	Prob. Chi-Square(2)	0.9173
Test Equation:			
Dependent Variable: RESID			
Method: Least Squares			
Date: 03/14/19 Time: 11:05			

***المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات** EVIEWS

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤,٣,١,٥ اختبار تجانس التباين للأخطاء

تم استخدم اختبار Breusch- Godfrey– Pagan , حيث يتبين من النتائج في الجدول رقم(٩) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت اكبر من ٥% إلى تجانس التباين للأخطاء وبالتالي يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على تجانس التباين للأخطاء, ورفض الفرضية البديلة التي تنص على عدم تجانس التباين الأخطاء.

جدول(٩) نتائج اختبار تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.439950	Prob. F(2,17)	0.2644
Obs*R-squared	2.897298	Prob. Chi-Square(2)	0.2349
Scaled explained SS	1.888009	Prob. Chi-Square(2)	0.1501
Test Equation:			
Dependent Variable: RESID^2			
Method: Least Squares			
Date: 03/14/19 Time: 11:05			

***المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات** EVIEWS

وبعد إجراء الاختبارات السابقة والتي يتطلبها الانحدار المتعدد أصبحت البيانات جاهزة للتحليل نموذج الدراسة تم صياغة النموذج التالي:

$$logim = \beta 0 + \beta 1\ log\ dp + \beta 2\ log \frac{pim}{pex} + \varepsilon$$

$$IM=F(y,pi,p)$$

حيث أن كل منها:

logim: لوغاريتم المستوردات.

loggdp: لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي.

$\log \frac{pim}{pex}$: لوغاريتم اسعار المستوردات على اسعار الصادرات

ε: حد الخطأ

β_0: مقطع الانحدار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

β_1: المرونة الدخلية للمستوردات

β_2: المرونة السعرية للمستوردات

بما أن البيانات مستقرة عند الفرق الأول لا يمكن استخدام طريقة المربعات الصغرى، قبل التأكد من سكون الأخطاء لهذه المعادلة حتى تكون نتائجها متسقة. وللتأكد ما إذا كانت البواقي مستقرة أولا قام الباحث باختبار سكون البواقي ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي لذلك يمكن الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى المستخدمة في هذه الدراسة نظراً لسكون البواقي

الجدول (١٠): نتائج اختبار سكون البواقي لمعادلة المستوردات

المتغيرات	المستوى		
	التباطؤ	ADF	PP
Z=resid	1	٠,٠٠٠***	٠,٠٠٠***

***، **، *، تشير إلى سكون البواقي عند مستوى معنوية ١%، ٥% و١٠% على التوالي.

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

تم تقدير دالة المستوردات بصيغة اللوغاريتم من خلال الجدول (١٠) وكانت النتائج كما يلي:

$$logim = -٥.٧٥ + ١.٨٦\square\square\square\square\square\square + ٠.٤٢\ log\frac{pim}{pex}$$

تعتبر مرونة الدخل والسعر للمستوردات مهمة للغاية لكل من التنبؤ الاقتصادي وتحليل السياسات التجارية، وقدرت عدد من الدراسات مرونة الدخل والسعر للمستوردات وبقية قيم مرونة أسعار المستوردات ومرونة الدخل للمستوردات موضوع العديد من الآراء في معظم مناقشات السياسة الاقتصادية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تشير النتائج ومن خلال قيمة المرونة الدخلية للمستوردات إلى أن المستوردات كانت مرنة بالنسبة, بينما المرونة السعرية للمستوردات كانت غير معنوية احصائياً، حيث كانت مرونة الدخل للمستوردات اكبر من الواحد (١.٨٦),اي ان زيادة الدخل بمقدار ١%, يودي الى زيادة المستوردات بمقدار(١.٨٦)مع ثبات العوامل الاخرى ,اما المرونة السعرية للمستوردات فكانت غير معنوية احصائياً.

جدول(١١) نتائج اختبار الانحدار المتعدد

Dependent Variable: LOGIM				
Method: Least Squares				
Date: 03/14/19 Time: 11:07				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-5.749033	0.949101	-6.057346	0.0000
LOGGDP	1.863899	0.088608	21.03536	0.0000
LOG(PIM/PEX)	0.423499	0.406015	1.043064	0.3107
R-squared	0.964790	F-statistic		246.6103
Adjusted R-squared	0.960878	Prob(F-statistic)		0.000000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS

تقدير دالة الصادرات:

٤,٣,١,٦ اختبار الارتباط المتعدد

قبل إجراء الانحدار المتعدد لا بد من التأكد من عدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة يبن الجدول(١١) نتائج اختبار الارتباط بين المتغيرات المستقلة, حيث يتبين من النتائج عدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول(12) نتائج اختبار الارتباط بين المتغيرات المستقلة

	LOGWGDP	LOG(PEX/PIM)
LOGWGDP	1	-0.24
LOG(PEX/PIM)		1

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

٤,٣,١,٧ اختبار الارتباط الذاتي

تم استخدام اختبار Breusch-Godfrey للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء ويتضح من النتائج في جدول(١٢) ومن خلال قيمة الاحتمالية والتي كانت اكبر من ٥% عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء حيث يتم قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء , ورفض الفرضية البديلة بوجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

جدول(١٣) نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.142771	Prob. F(2,16)	0.3436
Obs*R-squared	2.624827	Prob. Chi-Square(2)	0.2692
Test Equation:			
Dependent Variable: RESID			
Method: Least Squares			
Date: 03/14/19 Time: 11:08			

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤,٣,١,٨ اختبار تجانس التباين للأخطاء

تم استخدم اختبار Breusch-Pagan-Godfrey , حيث يتبين من النتائج في الجدول رقم(١٣) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت اكبر من ٥% إلى تجانس التباين الأخطاء وبالتالي يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على تجانس التباين الأخطاء, ورفض الفرضية البديلة التي تنص على عدم تجانس التباين الأخطاء.

جدول(١٤) نتائج اختبار تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.457184	Prob. F(2,18)	0.6402
Obs*R-squared	1.015194	Prob. Chi-Square(2)	0.6019
Scaled explained SS	0.316179	Prob. Chi-Square(2)	0.8538
Dependent Variable: RESID^2			
Method: Least Squares			
Date: 03/14/19 Time: 11:02			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS

وبعد إجراء الاختبارات القبلية التي يتطلبها الانحدار المتعدد أصبحت البيانات جاهزة للتحليل. نموذج الدراسة:

بالاطلاع على الدراسات السابقة تم صياغة النموذج التالي:

$$logex = \beta 0 + \beta 1\ logwgdp + \beta 2\ log\frac{pex}{pim} + \varepsilon$$

$$X=F(WY,PX,WP)$$

حيث أن كل منها:

logex: لوغاريتم الصادرات.

logwgdp:لوغاريتم الناتج الإجمالي العالمي.

$\log\frac{pex}{pim}$: لوغاريتم اسعار الصادرات على اسعار المستوردات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ε: حد الخطأ

β_0: مقطع الانحدار

β_1: المرونة الدخلية للصادرات

β_2: المرونة السعرية للصادرات

تم تقدير دالة الصادرات بصيغة اللوغاريتم من خلال الجدول (١٥) وكانت النتائج كما يلي:

$$logex = ١٧.٩١ - ١.٧٦\ logwgdp + ٠.٢٩\ log\frac{pex}{pim}$$

للتصدير عمومًا دورًا مهمًا في التنمية الاقتصادية حيث حظي قياس مرونة الدخل والسعر في التجارة الخارجية وخاصة في البلدان النامية باهتمام كبير بسبب آثارها الكبيرة على السياسة التجارية وقضايا ميزان المدفوعات، ومرونة الطلب هي مقياس لحساسية الطلب مقابل التغيرات في السعر والدخل، وكلما ارتفعت مرونة الدخل في الطلب على الصادرات؛ وبالتالي فإن تخفيض قيمة العملة الحقيقي سيكون أكثر نجاحًا في تعزيز عائدات التصدير تبعا لذلك أصبحت المرونة السعرية والدخلية للطلب على الصادرات مهمة للتحقيق في آثار تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري .

كما انه إذا تمتع بلد ما بمرونة دخلية عالية للصادرات، فيمكنه توقع نمو كبير في عوائد وحجم الصادرات كلما حدثت طفرة اقتصادية في البلدان المستوردة الرئيسية، كما يمكننا أن نتوقع زيادة في عائدات التصدير استجابة لخفض قيمة العملة إذا كان البلد لديه سعر تصدير مرن.

تشير النتائج ومن خلال قيمة المرونة الدخلية للصادرات إلى أن الصادرات كانت مرنة بالنسبة للدخل، بينما مرونة أسعار الصادرات كانت غير معنوية، حيث كانت مرونة الدخل للصادرات أقل من واحد (١.٧٩−),اي ان زيادة الدخل بمقدار ١% , يودي الى انخفاض الصادرات بمقدار (١.٧٩−) مع ثبات العوامل الاخرى وتعتبر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المرونة السعرية للصادرات فكانت غير معنوية احصائياً حيث بلغ قيمة الاحتمالية (٠,٢٤), وغير مرنة حيث بلغت قيمة المرونة (٠,٢٩) وهي اقل من الواحد, كما بلغ معامل التحديد **(R-squared)** حوالي ٠,٦٠ مما يعني أن حوالي ٦٠ في المائة من إجمالي الانخفاض في الصادرات تفسر من قبل المتغيرات المستقلة, كما توضح احتمالية القيمة الإحصائية **F** البالغة ٠,٠٠٠٢ أن النموذج الكلي له دلالة إحصائية عند اقل من ١٪.

جدول(١٥) نتائج الانحدار المتعدد

		Dependent Variable: LOGEX		
		Method: Least Squares		
		Date: 03/21/19 Time: 13:36		
Prob.	**t-Statistic**	**Std. Error**	**Coefficient**	**Variable**
0.0000	6.818293	2.627742	17.91672	**C**
0.0004	-4.388761	0.400671	-1.758450	**LOGWGDP**
0.2440	1.204616	0.244076	0.294018	**LOGPEXPIM**
13.55938	**F-statistic**		0.601053	**R-squared**
0.000256	**Prob(F-statistic)**		0.556725	**Adjusted R-squared**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS

اخيرا ,اختبار شرط مارشال ليرنر (MLC) من خلال اختبار الفرضية الاتية أي اختبار سكون البواقي لهذه المعادلة:

$$H_o = |\beta_2^{ex}| + |\beta_2^{1x}| \geq 1$$

ومن أجل إختبار هذه الفرضية نستخدم تستخدم قيمة tالمحسوبة الاتية:

$$t = \frac{٠.٢٩ + ٠.٢٤ - ١}{\sqrt{٠.٠٦ + ٠.١٦}} = -١$$

ويتبين من تطبيق المعادلة أعلاه أن انخفاض سعر الصرف الحقيقي سوف يؤدي الى تحسين الميزان التجاري.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس
النتائج والتوصيات

يتضمن هذا الفصل عرضاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة، والتي هدفت إلى معرفة العلاقة ما بين المرونة السعرية والدخلية للتجارة الدولية الاردنية .

٥,١ نتائج الدراسة

في ضوء نتائج إجابات أسئلة الدراسة ومناقشة فرضياتها، فقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

١) جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، لذلك لابد من اخذ الفرق الأول لكافة المتغيرات ومن ثم إعادة الاختبار، وبعد اخذ الفرق الأول تبين من خلال الاختبارين (ديكي فولر المطور وفيليبس بيرون) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت اقل من ٥% لكلا الاختبارين، وبالتالي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة إي أن السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت مستقرة عند الفرق الاول.

٢) تشير النتائج ومن خلال قيمة مرونة الدخل للمستوردات والتي كانت مرنة, بينما مرونة أسعار المستوردات كانت غير معنوية احصائياً، حيث كانت مرونة الدخل للمستوردات اكبر من الواحد (١.٨٦),اي ان زيادة الدخل بمقدار ١% , يودي الى زيادة المستوردات بمقدار(١.٨٦) مع ثبات العوامل الاخرى , اما المرونة السعرية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للمستوردات فكانت غير معنوية احصائياً حيث بلغ قيمة الاحتمالية (٠,٣١٠٧) , وغير مرنة حيث بلغت قيمة المرونة(٠,٤٢) وهي اقل من الواحد, كما بلغ معامل التحديد (R-squared) حوالي ٠,٩٦ مما يعني أن حوالي ٩٦ في المائة من إجمالي الاختلافات في المستوردات تفسر من قبل المتغيرات المستقلة, كما توضح احتمالية القيمة الإحصائية F البالغة ٠,٠٠٠ أن النموذج الكلي له دلالة إحصائية عند اقل من ١٪.

٣) تشير النتائج ومن خلال قيمة المرونة الدخلية للصادرات إلى أن الصادرات كانت مرنة بالنسبة للدخل، بينما مرونة أسعار الصادرات كانت غير معنوية، حيث كانت مرونة الدخل للصادرات اقل من الواحد (-٧٩.١),اي ان زيادة الدخل بمقدار ١% , يودي الى تغير الصادرات بمقدار (-١,٧٩) مع ثبات العوامل الاخرى وتعتبر الاشارة عكس ما هو متوقع وقد يعود السبب في ذلك الى تركز الصادرات في مجموعة من الدول التي تأثرت بالفترة الاخيرة بظروف عدم استقرار سياسي واقتصادي، اما المرونة السعرية للصادرات فكانت غير معنوية احصائياً حيث بلغ قيمة الاحتمالية (٠,٢٤), وغير مرنة حيث بلغت قيمة المرونة(٠,٢٩) وهي اقل من الواحد, ويمكن ان يعزى ذلك الى انخفاض حجم الصادرات , كما بلغ معامل التحديد (R-squared) حوالي ٠,٦٠ مما يعني أن حوالي ٦٠ في المائة من إجمالي الاختلافات في الصادرات تفسر من قبل المتغيرات المستقلة, كما توضح

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤) احتمالية القيمة الإحصائية F البالغة ٠,٠٠٠٢ أن النموذج الكلي له دلالة إحصائية عند اقل من ١٪.

٥,٢ التوصيات

بناء على المعلومات والحقائق والنتائج التي أظهرتها هذه الدراسة، فإن الباحث يقدم مجموعة من التوصيات المتعلقة بفرضيات الدراسة، كما يأمل الباحث من إعطاء هذه التوصيات اهتمام خاصة من أجل الاستفادة منها، وعلى ضوء النتائج السابقة يوصي الباحث بما يلي :

١) ضرورة التركيز على جودة السلع والخدمات المنتجة والمنوي تصديرها للعالم الخارجي ضمن أسعار منافسة لتوجة العالم لاستيراد السلع وغيرها من الأردن.

٢) ضرورة العمل على زيادة مستوى الصادرات، وذلك من خلال الاستفادة التامة من الاتفاقيات التجارية بين الأردن وغيرها من الدول، والذي سيؤدي الى تخفيض العجز في الميزان التجاري، مع التركيز على تخفيض مستوى المستوردات.

٣) الاهتمام بتطوير القطاعات الاقتصادية، التي يحقق الاقتصاد الأردني في انتاجها ميزة نسبية مما يؤدي الى زيادة الطلب العالمي عليها وبالتالي زيادة الصادرات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

- أبو عيدة، د. عمر، (٢٠١٢): "**مدى تفوق مرونة الطلب السعرية على العوامل الأخرى المؤثرة على حساسية المستهلك الفلسطيني:** دراسة ميدانية على الأجهزة والأدوات الكهربائية المستوردة، مجلة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد الثامن والعشرين مجلد (١)، تشرين الأول ٢٠١٢م.
- أبو ليلي، زياد وجديتاوي، قاسم محمد، (٢٠١٥)**:مرونات التجارة الأردنية البينية،** دراسات، العلوم الإدارية، المجلد (٤٢)، العدد (٢).
- بشير، أمين، (٢٠١٧): تحليل دالتي الصادرات والواردات في التجارة الخارجية الأردنية، **مجلة الدنانير**، جامعة عجلون الوطنية، العدد (١٠)، ص ص: ٣٨-٥٤ .
- البطاينة، ابراهيم، والمساعيد، سليمان (٢٠٠٥) **الصادرات الاردنية المحددات والتوقعات المستقبلية (٢٠٠٥- ٢٠٢٠)** جامعة الكويت – بحث منشور مجلس النشر العلمي.
- البنك المركزي الأردني "التقارير السنوية، (١٩٩٠-٢٠١٧)، متوفر الكترونيا http//www.cbj.gov.jo

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- جويد، رائد، (٢٠١٣): النظرية الحديثة في التجارة الدولية، **مجلة الدراسات التاريخية والحضارية**، المجلد (٥)، العدد (١٧)، حزيران.
- خطيب، مؤمن، (٢٠٠٤): **الميزان التجاري للمملكة الأردنية الهاشمية**، مكتبة رزان للطباعة، ط٢.
- خياط، محمد وغزالي نجيب، (٢٠٠٦): دالة الطلب على التمويل الاستهلاكي في مدينة جدة، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز**، الاقتصاد والإدارة، المجلد (٢٠).
- رشيد، طارق محمد، (٢٠١١):**النماذج الاقتصادية القياسية**، مطبعة جي تاون للتوزيع والنشر، الخرطوم: السودان.
- الزبون، عطا الله، التجارة الخارجية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،٢٠١٥م، ص ص٩-١٠ عمان، الاردن
- زيرار، سمية؛ وعوض، طالب؛ والزعبي، بشير (٢٠٠٩): **أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي في الميزان التجاري الجزائري (١٩٧٠-٢٠٠٤)**، دراسات العلوم الإدارية، المجلد (٣٦)، العدد (٢)، ص ص: ٣٥٩-٣٧٥ .
- ساسي، سامي؛ ومسعود، يوسف، (٢٠١٧): أثر تذبذب قيمة العملة على الميزان التجاري: دراسة مقارنة بين السوق الرسمي والسوداء الليبي خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٥)، **مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن،**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الجامعة الأسمرية الإسلامية، العدد العاشر، ص ص: ٤-٣٧.
- سريتي، السيد محمد أحمد، (٢٠٠٩): **التجارة الدولية**، الدار الجامعية، مصر: القاهرة.
- سنيسي، رانيا، (٢٠١٠):**تحليل التجارة العربية البنية بواسطة نموذج جاذبية**، في كتاب منطقة التجارة الحرة العربية.
- شمري، حسين (٢٠١٥) **الطلب مفهومه وقانونه ومنحى الطلب والعوامل المؤثرة**، دراسة علمية، جامعة بابل- العراق .
- شهاب، مجدي محمود، (٢٠٠٧): **الاقتصاد الدولي المعاصر**، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية.
- صبرن، رعد، (٢٠٠٠): أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، دار الرضا للنشر والتوزيع، سوريا، ج١.
- طاهر، جميل، (٢٠٠٩): **عائدات الدول المستهلكة وشركات النفط من البرميل تتجاوز عائدات المنتج له**، وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، دراسات وأبحاث ٢٠٠٩/٣/٢٤م.
- طائي، نوال (٢٠٠٥) **خصخصة الاقتصاد الاردني دراسة تاريخية**، دراسات إقليمية / جامعة الموصل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عبد العزيز، سفيان، (٢٠١٣): محددات التجارة الدولية الفلسطينية، مطبعة ديوان الجزائر.
- العبدلي، عابد، (٢٠١٠): محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البانل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، **المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب**، البنك الإسلامي للتنمية، مجلد (١٦)، عدد (١) ٢٠١٠م، جدة السعودية.
- عتوم، محمد منصف، (٢٠٠٠): **الأردن ومنظمات التجارة العالمية والإقليمية**، ورقة علمية مقدمة لوزارة التجارة، عمان.
- عردوكي، يحيي، (١٩٩٩): **الطريق إلى عمليات استيراد ناجحة**، دار المعرفة للنشر والتوزيع، دمشق، ط١.
- عصار، رشاد وداوود، حسام وسلمان، مصطفى، (٢٠٠٠): **التجارة الخارجية**، الطبعة الاولى دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان: الأردن.
- عليان، د. إبراهيم، (٢٠١١): **تقدير دالة الطلب على السولار والبنزين في السوق الفلسطينية**، أبحاث اقتصادية وإدارة، العدد العاشر، جامعة القدس العربية المفتوحة، فلسطين، ٩٠-١١٠
- قدو، بديع جميل، (٢٠٠٩): التسويق الدولي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان: الأردن، ط١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- محمود يونس،(٢٠٠٧):**اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية الجديدة،إلاسكندرية،ص١٨١.
- نصر، محمد، شامية، عبدالله، (٢٠١٨)"**مبادئ الاقتصاد الجزئي**" الطبعة الثالثة عشر، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الاردن
- مختار، ريان، (٢٠٠٩): التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، منشورات الحياة، الجزائر، ط١.
- ملكاوي، أحمد، (١٩٨٩): أثر انخفاض سعر صرف الدينار على الأداء التصديري للاقتصاد الأردني (١٩٩٧-١٩٧٦)، **مجلة أبحاث اليرموك**، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة اليرموك، الأردن، ص ص: ٨٧١-٨٨٤ .
- موسى، عبد الستار (٢٠١٧) **المرونة والطلب**، دراسة علمية، وبحث منشور، الجامعة المستنصرية – العراق
- نعيمي، عدنان، (٢٠١٢): **إدارة العملات الأجنبية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان: الأردن.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي
- مؤسسة تشجيع الاستثمار
- وزارة الصناعة والتجارة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Abdelhak S. Senhadji and Claudio E. Montenergro, (1999): **Time Series Analusis of Export Demand Equations: A cross-Country Analysis**, A Journal of the IMF, Volume (46), No. (3).
- AbderrahmaneMebtoul, **Le derapage du dollar et son impact surl'economiealgerienne , in Quotidienelkhabar**, 8 Août 2009
- Caporale, G., Gil-Alana, L., and Mudida, R. (2012): **Testing the Marshll-Lerner Condition in Kenya**, working paper No.: 12-22, Brunel University London, Economic and Finance working paper series.
- Case, K. E., & Fair, R. C. (2007). ***Principles of microeconomics***. Pearson Education.
- Chinn, M., (2013): **Export and Import Elasticities for Japan**: **New Estimate**" working paper series, La FolletteSchoo, working paper No. 2013-004.
- Chinn, M. D. (2005). **Doomed to deficits? Aggregate US trade flows re-examined**. *Review of World Economics*, *141*(3), 460-٤٨٥..
- Gujarati, D and Porter, D. (2009). Basic Econimetrics, (5th ed.).International Edition, McGraw Hill.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- Goldstein, M., & Khan, M. S. (1985). **Income and price effects in foreign trade.** ***Handbook of international economics***, *2*, 104١-١١٠٥.
- Handjiski, B., Lucas, R, Martin, P. & Guerin, Ss., (2010): **Enhancing Regional Trade Intergration In Southest Europe,** World Bank Publications, P.15
- Jenicek, V. Krepl. V., (2008): **The Role Of Foreign Trade and Effects,** Faculty Of International Relations, University Of Economics, Prague, Czech Republic, P.211
- Keshab, R, (2005): **Effects of Exchange Rate on the Trade Balance in Ghana (1970-2000)**, Research Memorandum, Center of Economic Policy, (52), p.p: 3-37.
- Muslbau, Oluwaseyi; Babatunde, Sa'ad; Hammad, Yusuf, (2017):**Exchange Rate Volatility and Non-oil Exports in Nigeria (1986-2014),** Journal of Emerging Economics & Islamic Research, 5(2), 5-15.
- Nazeer, Amna; Khiram, Shafi; Zahra Idrees, (2015): **Exchange rate and determinants of Balance of Trade: its Impact on Balance of Payment**, American Journal of Business, Economics and Management. Vol. 3, No. 1, 2015, pp. 14-18.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- Nelson and Plosser(1982),trend and random walks in macroeconomic time series, journal of monetary economics,10,139-162.

- Pandey, R. (2013): **Trade Elasticies and Marchall-Lerner Condition in India,** Global Journal of Management and Business Studies, ISSN 2248-9878, 3(4): 423-428.

- Parkin, m(2010) ,Economics , ath edition , pearson

- Rynolds, (1973): **Microeconmics analysis and polices,** Irwim, seen 12/2008, 2/4/2009 www.oxfordeconomics.com

- Seddighi and Lawler,(2000), Econometrics: practical pproach, London, Routledge,pp.396.

- Senhadji, A., and C. Montengro, (1999): **Time series analysis of export demand equations: A cross-country analysis,** IMF staff papers, 46(3): 259.

- Stock and Watson,(1989), New indexes of coincident and leading economic indicators, pp.351-409, mit press national Bureau of economic research .

- Subhani, m. OSMAN, A. Khokhar, R. (2011): **The New Version of Gravity Model in explaning Bilateral Trade.** A comparative study for develop and developing nations.

www.manaraa.com

- Sultan, ZafarAhamed, (2011): **Foreign Exchange ReservesAnd India's Import Demand,** A Cointegration And Vector Error Correction Analysis, College Of Business Adminstration, Al-Kharj, Publishers, International Journal Of Business And Management.

- Suranovic, (2010): **Policy And Theory Of International Economics:** (George Washington University, 70.1.0, Flat World Knowledge, Inc, (2010). P.63

- Suranovic, (2012): **Policy And Theory Of International Economics:** (V.1.0) By-Nc-Sa 3.0 License. P.8

- Uz, I., (2010): "**Bilateral Trade Elasticities of Turkey**, International Journal of Applied Economics, 7(1): 28-46.

- Vijayasr, G. V. (2013): **The Importance Of International Trade In The World,** International Jounral Of Marketing, Financial Services & Management Research, Vol.2, No. 9 September (2013), P.113

www.manaraa.com